



الدور المعدل لهيكل الملكية في تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة: دليل من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية

إعداد

د. ياسر سعيد سعد قنديل

مدرس المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية

yasser_kandel@hotmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث - العدد الأول - الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

قنديل، ياسر سعيد سعد (٢٠٢٢). الدور المعدل لهيكل الملكية في تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة: دليل من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١)٢: ١٠١٩-١٠٨٤.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

الدور المعدل لهيكل الملكية في تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة: دليل من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية

د. ياسر سعيد سعد قنديل

ملخص

استهدف هذا البحث دراسة واختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة، كإحدى الآليات الداخلية للحوكمة، على جودة المراجعة، وكذلك تأثير هيكل الملكية كمتغير مُعدل (Moderator) على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة. ولتحقيق هذا الهدف فقد قام الباحث باشتقاق فروض البحث واختبارها من خلال إجراء دراسة تطبيقية باستخدام بيانات عينة مكونة من ١٠٥ شركة من الشركات غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨. وباستخدام تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير سلبي معنوي لكل من حجم مجلس الإدارة والتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة. كما توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير إيجابي معنوي لكل من استقلال مجلس الإدارة والدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على جودة المراجعة.

وفيما يخص تأثير هيكل الملكية على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة توصلت الدراسة إلى أنه يختلف تأثير كل من استقلال مجلس الإدارة والدور المزدوج لرئيس المجلس على جودة المراجعة باختلاف كل من درجة تركيز الملكية، والملكية الإدارية. كما يختلف تأثير كل من استقلال مجلس الإدارة والتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة باختلاف درجة الملكية المؤسسية.

وقد قام الباحث بإجراء تحليل إضافي من خلال إدخال فعالية لجنة المراجعة كمتغير رقابي إضافي في نموذج الدراسة الأول، وتوصل إلى تحسن القوة التفسيرية لنموذج الانحدار، وأن فعالية لجنة المراجعة لها تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة. وللتحقق من دقة النتائج الرئيسية للبحث قام الباحث بإجراء تحليل حساسية، حيث تم استخدام مقياس بديل للتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة وتم إعادة تحليل الانحدار على مستوى النماذج الأربع للبحث وكانت النتائج متطابقة، إلى حد كبير، مع النموذج الأساسي وتم تدعيم نتائج اختبارات غالبية الفروض.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة، خصائص مجلس الإدارة، هيكل الملكية، تركيز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الإدارية.

١. مقدمة ومشكلة البحث

تُعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي لتوفير المعلومات للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، ويقع على عاتق إدارة الشركة مسؤولية إعداد تلك القوائم وفقاً لإطار إعدادها الساري. ونظراً لوجود تعارض في المصالح وعدم تماثل في المعلومات بين إدارة الشركة والأطراف المختلفة ظهرت الحاجة إلى ضرورة مراجعة القوائم المالية من خلال مراجع خارجي. ويتمثل الهدف الأساسي للمراجعة الخارجية في تحسين جودة ومحتوى المعلومات لخدمة متخذي القرارات، وذلك بهدف إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات التي تحتويها التقارير المالية. كما تتطلب المراجعة الخارجية من مراقب الحسابات أن يبدي رأياً محايداً على القوائم المالية، وأن يوفر توكيداً معقولاً *Reasonable Assurance* بشأن مدى عدالة وصدق تلك القوائم في التعبير عن المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها وتدفعاتها النقدية والتغير في حقوق ملاكها، وذلك في ضوء إطار إعداد التقارير المالية المطبق (سرايا وعلي، ٢٠١٠).

وخلال العقود القليلة الماضية، اهتم العديد من الباحثين بجودة المراجعة، نظراً لدورها الهام في الحفاظ على فعالية الأسواق المالية، حيث تعزز الثقة والمصداقية في المعلومات المالية وهو ما يُعد أمراً ضرورياً لكي تعمل الأسواق المالية بشكل جيد، نظراً لاعتماد جودة التقارير المالية على الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية في دعم هذه الجودة للشركات المدرجة في الأسواق المالية (Farouk and Hassan, 2014) وبالتالي فإن زيادة جودة المراجعة سوف تنعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية كما أن انخفاض جودة المراجعة سوف تنعكس سلباً على جودة التقارير المالية، وبالتالي التأثير السلبي على كافة الأطراف المتعاملة في الأسواق المالية. ويمكن الاستدلال بما حدث في بدايات القرن الحالي من انهيار العديد من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية مثل شركة *Enron* ، *Worldcom* وما تبعه من انهيار مكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى المرتبطة بها مثل *Arthur Andersen* نتيجة التواطؤ مع إدارة تلك الشركات، وعدم الكشف عن التلاعب في القوائم المالية، وإبداء رأي غير سليم في تلك القوائم بأن ذلك يرجع إلى انخفاض جودة المراجعة، مما أدى إلى اهتزاز الثقة في المراجعة وألقى بظلال من الشك حول قدرة مهنة المراجعة على ممارسة دورها الرقابي وفي مدى فعاليتها في مواجهة السلوك الانتهازي للإدارة، ونتيجة لذلك زاد الاهتمام بجودة المراجعة فضلاً عن زيادة الطلب على عمليات المراجعة عالية الجودة.

وقد أكدت دراسة (Fargher and Jiang, 2008) على أنه في أعقاب الأزمة المالية أصبح المراجعين أكثر ميلاً لإصدار آراء بشأن مدى استمرارية الشركات (*Going Concern*) التي تعاني من مشاكل مالية، أي أن المراجعين أصبحوا أكثر يقظة بعد هذه الأزمة وأنهم يميلون الآن إلى أداء عملهم بطريقة أخلاقية لضمان جودة عملهم. ومن الملاحظ أن جودة المراجعة أصبحت مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية المراجعة، فمراقب الحسابات يهيمه أن تتم عملية المراجعة بجودة عالية بهدف إضفاء المصداقية على تقريره، بينما تحرص الإدارة على أن تتم عملية المراجعة بجودة عالية لإضفاء الثقة على القوائم المالية المعدة بمعرفتها، كما يرغب المستفيدون أن تتم عملية المراجعة بجودة عالية بهدف التأكد من دقة وسلامة المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها والتي سيعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم (الحنوي، ٢٠٢٠).

ونتيجة اهتمام العديد من الجهات بجودة المراجعة زاد الاهتمام بالبحث عن آليات لزيادة فعالية المراجعة وتدعيم مراقب الحسابات في الحفاظ على استقلاله وأداء عمله بكفاءة وفعالية، ولذلك اتجه الاهتمام بمجالس الإدارة على أساس أنها تمثل أحد الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، حيث يُعد مجلس الإدارة بمثابة الهيئة العليا التي تحكم وتدير الشركة، فهو المسؤول عن رقابة ومتابعة تنفيذ أهداف الشركة كما حددتها الجمعية العمومية للمساهمين، كما يمثل خط الدفاع الأول للمساهمين تجاه عدم كفاءة الإدارة وممارستها الانتهازية (حيارات، ٢٠١٦).

ومن المفترض أن أداء مجلس الإدارة لمهام الرقابة يتأثر بمدى فعالية المجلس، والذي يتأثر بدوره بعدة متغيرات مثل حجم المجلس، واستقلالية أعضائه، وازدواجية دور رئيس المجلس، وتنوع أعضاء المجلس. وقد حظي موضوع مجلس إدارة الشركات كإحدى آليات الحوكمة باهتمام كبير في السنوات الأخيرة من قبل الأكاديميين والمهنيين، ولا يزال يحظى بالاهتمام، لأن الدراسات النظرية قدمت وجهات نظر متضاربة فيما يتعلق بتأثير هيكل مجلس الإدارة على جودة المراجعة، فضلاً عن أن الأدلة التجريبية أيضاً لم تكن حاسمة (Akpotor et al., 2019). فقد تناول العديد من الدراسات السابقة (eg. O'sullivan, 2000; Kuang, 2011; Makni et al., 2012; Soliman and Abdel Gajevscky, 2014; et al., 2018; Salam, 2012; Gana and Krichen, 2013; Mustafa et al., 2017; Alfraih, 2017; Mustafa et al., 2018; Ben-Hassoun; Abulaila et al., 2019; Awadallah, 2020; Gerged et al., 2020; Saidu and Aifuwa, 2020; Enofe and Igbino, 2020; Al-Hamadeen et al., 2021; ALawaqleh et al., 2021; غريب، ٢٠١٦؛ حيارات، ٢٠١٦؛ عيطة، ٢٠٢٠) العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة ولم تصل تلك الدراسات إلى اتفاق بشأن تأثير تلك الخصائص على جودة المراجعة فما تراه دراسة تأثيراً إيجابياً تراه دراسة أخرى تأثيراً سلبياً أو ليس له تأثير، وذلك على مستوى معظم خصائص مجلس الإدارة.

كما يمثل هيكل الملكية آلية هامة من آليات حوكمة الشركات التي تسعى إلى رقابة الإدارة وترشيده سلوكها، بما يقلل من تعارضات المصالح ومن عدم تماثل المعلومات بين الملاك والإدارة، ومن ثم يقلل من مشاكل الوكالة. ونظراً لأهمية هيكل الملكية وضرورة الإفصاح عن أنماط هيكل الملكية فقد نص دليل حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية في عام ٢٠١٦ على ضرورة إفصاح الشركات عن هيكل الملكية بالشركة شاملاً المساهمين الرئيسيين وأصحاب الحصص المؤثرة موضحاً الملاك المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر من تلك الحصص، وكذلك هيكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للشركة (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦). كما نصت المادة رقم (٣٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً للقرار رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته حتى مايو ٢٠٢٠ على ضرورة أن تقوم كل شركة مقيد لها أسهم أو شهادات إيداع مصرفية بإخطار البورصة والهيئة دورياً بتقرير إفصاح يوضح هيكل المساهمين وعددهم وهيكل مجلس الإدارة وموقف أسهم الخزينة والتغيرات التي طرأت عليهما بصورة ربع سنوية على النموذج المعتمد من الهيئة وذلك خلال ١٠ أيام من نهاية كل فترة.

د. ياسر سعيد سعد قنديل

وقد تناول العديد من الدراسات السابقة (eg. Abdullah et al., 2008; Zureigat, 2011; Makni et al., 2012; Gajevszky, 2014; Khasharmeh and Joseph, 2017; Nnadi et al., 2017; Alzeaiden and Al-Rawash, 2018; Alhababsah, 2019; Awadallah, 2020; Guizani and Abdalkrim, 2021; Qawqzeh et al., 2021; العطار وآخرون, 2019; عيطة, 2020) العلاقة بين أنماط هيكل الملكية (مثل تركيز الملكية، والملكية المؤسسية، والملكية الإدارية) وجودة المراجعة، ومن الملاحظ أن تلك الدراسات لم تصل إلى اتفاق بشأن تأثير أنماط الملكية المختلفة على جودة المراجعة، فما تراه دراسة تأثيراً إيجابياً تراه دراسة أخرى تأثيراً سلبياً أو ليس له تأثير

ويرى (Desender et al., 2013) أن الملاك قد يسعون إلى تحقيق أهداف إستراتيجية مختلفة بسبب اختلاف أنماط هيكل الملكية، وبالتالي من المتوقع أن يكون للملاك مطالب متنوعة من مجلس الإدارة، كما قد يكون لهؤلاء الملاك تفضيلات لبعض هيكل مجلس الإدارة، والتي من المحتمل قد تؤثر بدورها على جودة المراجعة، حيث قد يكون لهيكل الملكية تأثير توافقي أو استبدالي مع هيكل مجلس الإدارة في مراقبة أنشطة الإدارة والتعامل مع آليات المراقبة الخارجية ومن ثم التأثير على جودة المراجعة. ومن الملاحظ أن أغلب الدراسات السابقة قد ركز على تأثير خصائص مجلس الإدارة أو تأثير هيكل الملكية على جودة المراجعة وإن كان بعض هذه الدراسات قد اختبر تأثير خصائص مجلس الإدارة وبعض أنماط هيكل الملكية على جودة المراجعة (eg. Abdullah et al., 2008; Makni et al., 2012; Soliman and Abdel Salam, 2012; Gajevszky, 2014; Awadallah, 2020; ALawaqleh et al., 2021; Al-Hamadeen et al., 2021; غريب, 2016; عيطة, 2020) ولكن معظم هذه الدراسات لم تأخذ التأثير التفاعلي بين خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على جودة المراجعة وهو ما ستركز عليه الدراسة الحالية.

ولذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات والتي يسعى البحث في الإجابة عليها نظرياً وعملياً، وهذه التساؤلات هي؛ ما هي جودة المراجعة؟ وما أهميتها؟ وما أهم المقاييس المستخدمة لقياسها؟ ما تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة؟ وما تأثير هيكل الملكية كمتغير مُعدل على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟

٢. هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة كإحدى الآليات الداخلية للحوكمة على جودة المراجعة، وكذلك تأثير هيكل الملكية كمتغير مُعدل؛ على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة.

٣. أهمية ودوافع البحث

تتبع أهمية البحث من إسهاماته المتوقعة على المستويين الأكاديمي والتطبيقي، فعلى المستوى الأكاديمي يُعد موضوع جودة المراجعة من الموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين نظراً لأن المراجعة تضيف الثقة والمصداقية على معلومات القوائم المالية، ومن ثم تزيد من ثقة

المستخدمين في الاعتماد على معلومات القوائم المالية في اتخاذ القرارات، وحتى يتحقق الدور المنشود للمراجعة فيجب أن تتصف بالجودة بما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية. وتأتي هذه الدراسة استجابة لدراسة (DeFond and Zhang (2014) والتي طالبت بدراسة محددات الطلب على جودة المراجعة في الدول النامية، واستجابة كذلك لدراسة (Otman (2019 التي أشارت إلى أنه على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقدم وتحسين ممارسات حوكمة الشركات، إلا أن هذه الممارسات لا تزال في مراحلها الأولى، وأوصى بضرورة إجراء المزيد من البحث لتطوير نماذج حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الفريدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تبرز أهمية البحث الأكاديمية أيضاً من خلال تناوله لبعد هام لم يلق الاهتمام في البحوث المحاسبية وهو تناوله لتأثير هيكل الملكية على علاقة خصائص مجلس الإدارة بجودة المراجعة، وبالتالي يساهم هذا البحث في إثراء الفكر المحاسبي فيما يخص جودة المراجعة وجودة التقارير المالية.

وعلى المستوى التطبيقي فإن نتائج الدراسة الحالية سوف تساعد الجهات التنظيمية في التعرف على مدى فعالية آليات الحوكمة من خلال مجلس الإدارة أو من خلال هيكل الملكية في تعزيز جودة المراجعة ومن ثم جودة التقارير المالية بما يمكن من اتخاذ الإجراءات الإضافية نحو تعزيز آليات الحوكمة. كما تساعد المستثمرين الحاليين والمحتملين على فهم العوامل التي تؤثر في جودة المراجعة ومن ثم تؤثر في جودة التقارير المالية بما يساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار الصحيحة والمناسبة.

وعلى الرغم من تعدد دوافع البحث إلا أن أهمها الإسهام في تضيق فجوة البحث المحاسبي في هذا المجال، لوجود ندرة في الدراسات التي تناولت تأثير هيكل الملكية على علاقة خصائص مجلس الإدارة بجودة المراجعة، حيث ركز أغلب الدراسات السابقة على التأثير المباشر لخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على جودة ولم يلقى التفاعل بينهما الاهتمام الكافي من هذه البحوث.

٤. حدود البحث

يقتصر البحث على خصائص مجلس الإدارة المتمثلة في حجم المجلس واستقلاله والدور المزدوج لرئيسه والتنوع الجنسي لأعضاء المجلس ولا يمتد إلى باقي الخصائص الأخرى (مثل عدد الاجتماعات، والخبرة المالية لأعضاء المجلس). كما يقتصر هيكل الملكية على ثلاثة أنماط فقط لهيكل الملكية وهي تركيز الملكية، والملكية المؤسسية، والملكية الإدارية ولا يمتد لباقي أنماط هيكل الملكية الأخرى (مثل الملكية الحكومية، والملكية الأجنبية). وأخيراً تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات غير المالية التي تنتمي إلى عدة قطاعات في البورصة المصرية، وبالتالي لا تشمل البنوك وشركات الخدمات المالية، نظراً لاختلاف طبيعة نشاطهما عن الشركات غير المالية. وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

٥. خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه وفي إطار حدوده سوف يُستكمل البحث كالتالي:

١-٥ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

١-١-٥ جودة المراجعة: المفهوم والأهمية والمقاييس.

٢-١-٥ تحليل تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة واشتقاق فروض البحث من الأول إلى الرابع.

٣-١-٥ تحليل تأثير هيكل الملكية على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة واشتقاق فروض البحث من الخامس إلى السابع وفرعياتها.

٢-٥ الدراسة التطبيقية.

٣-٥ الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١-٥ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

يتناول الباحث في هذا الجزء تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بجودة المراجعة من حيث المفهوم والأهمية والمؤشرات المستخدمة كمقاييس لجودة المراجعة، والدراسات التي تناولت تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة، فضلاً عن الدراسات الخاصة بهيكل الملكية وتأثيره على علاقة خصائص مجلس الإدارة بجودة المراجعة وذلك على النحو التالي:

١-١-٥ جودة المراجعة: المفهوم والأهمية والمقاييس.

على الرغم من أن جودة المراجعة لا تعتبر مفهوماً جديداً إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف موحد ومتفق عليه لها سواء من جانب الأكاديميين أو المهنيين، وذلك لأن جودة المراجعة يمكن النظر إليها من زوايا مختلفة؛ فمستخدمو التقارير المالية يرون أن جودة المراجعة تعني خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية، أما المراجعون فيرون أن جودة المراجعة تتمثل في إتمام مهام المراجعة المطلوبة وفقاً لمعايير المراجعة، أما بالنسبة لمنشأة المراجعة فتعني جودة المراجعة أداء مهام المراجعة بالشكل الذي يمكنها من الدفاع عن نفسها عندما تتعرض للدعوى القضائية، وأخيراً تعني جودة المراجعة بالنسبة للمنظمات المهنية مدى الالتزام بالمعايير المهنية (Knechel et al., 2013)

وتعد دراسة (DeAngelo (1981 من أوائل الدراسات التي قدمت تعريفاً لجودة المراجعة، حيث عرفها بأنها الاحتمال المشترك المقدر من السوق والمتعاملين فيه لاكتشاف المراجع التحريفات الجوهرية بالنظام المحاسبي للعميل والتقارير عنها. وفي نفس الاتجاه قدمت دراسة (Salehi and Azary (2008 تعريفاً لجودة المراجعة بأنها تُشير إلى مدى قدرة المراجعة على حماية مصالح المستخدمين من خلال الكشف عن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، والتقارير عنها، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية. وفي نفس السياق تتفق دراسة (Hegazy and Abou Kamer (2010 ودراسة (Eshleman (2013 على أنه يمكن النظر إلى جودة المراجعة من خلال بُعدين، يُشير البعد الأول إلى الكفاءة

الفنية للمراجع؛ والتي تنعكس في مدى قدرة المراجع على إجراء فحص للقوائم المالية، واكتشاف الأخطاء المحتملة أو القيم غير العادية، أما البعد الثاني فيشير إلى استقلال المراجع وذلك من خلال استعداده لتقديم رأي موضوعي عن نتائج أعماله.

وعلى الجانب الآخر يرى Francis (2004) أن جودة المراجعة تتحقق عندما تتوافق عملية المراجعة مع الحد الأدنى من المتطلبات القانونية والمهنية، أي أن جودة المراجعة ترتبط بشكل عكسي بفشل المراجعة، مما يعني أنه كلما ارتفع معدل الفشل، انخفضت جودة المراجعة. وفي نفس الاتجاه عرف علي (٢٠٠٩) جودة المراجعة على أنها مجموعة من الخصائص الفنية والنوعية في المراجعة التي تشجع حاجات أصحاب المصالح في الشركة بشأن توفير آلية لمراجعة الأداء المالي والاقتصادي للشركة. بينما عرفها شحاتة (٢٠١٥) بكفاءة مراقب الحسابات في اكتشاف والتقرير عن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية في ظل الالتزام الكامل بالمعايير المهنية ذات الصلة من جهة، وقواعد وآداب السلوك المهني من جهة أخرى.

وعلى مستوى المؤسسات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، فقد عرفها مكتب المساءلة الحكومي (GAO,2003) بأنها المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها لتوفير توكيد معقول بأن القوائم المالية التي تم مراجعتها، الإفصاحات المرتبطة بها قد عُرضت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأنها خالية من التحريفات الجوهرية سواء الناتجة عن الأخطاء أو الغش (Knechel et al.,2013). بينما عرفها مجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) بأنها عملية المراجعة التي تُلبي احتياجات المستثمرين لمراجعة مستقلة موثوق فيها واتصال فعال مع لجان المراجعة بشأن كل من القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، والتوكيد على الرقابة الداخلية، والتنبيهات حول مدى مقدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل (PCAOB,2013).

ويرى الباحث أنه على الرغم من تعدد التعريفات السابقة لجودة المراجعة إلا أنها تدور حول ضرورة التزام المراجع في أدائه لأعمال المراجعة بكل من معايير المراجعة المتعارف عليها وآداب وأخلاقيات المهنة بما يمكنه من اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية والتقرير عن نتائج أعماله بصورة موضوعية لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الموثوق فيها.

وبالنسبة لأهمية جودة المراجعة فإنها تنبع من أهميتها لأطراف عملية المراجعة، حيث أن تحقيق جودة المراجعة يعود بالنفع على كل من الشركة التي يتم مراجعتها، وعلى مراقب الحسابات الذي يقوم بالمراجعة، وعلى المستفيدين من عملية المراجعة وهم مستخدمي القوائم المالية (مشابط، ٢٠٢٠). فمن حيث أهميتها للشركة محل المراجعة فإن جودة المراجعة ستعزز من مصداقية القوائم المالية للشركة وتزيد من ثقة المستثمرين في تلك القوائم بأنها تعكس بأمانة المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها بما يؤدي إلي جذب المزيد من الاستثمارات، وتحسين الأداء المستقبلي للشركة، وإمكانية وصولها لمصادر تمويل أقل تكلفة، كما تساهم جودة المراجعة أيضاً في تدعيم حوكمة الشركات من خلال تقليل مشاكل الوكالة والحد من تعارضات المصالح بين الأطراف المختلفة (Alfraih,2017; Saidu and Aifuwa, 2020) وبالنسبة لمراقب الحسابات فإن جودة المراجعة تحافظ على سمعة وشهرة مكتب المراجعة في سوق خدمات

د. ياسر سعيد سعد قنديل

المراجعة، وتجنبه كذلك المساءلة القانونية بما يؤدي إلى المحافظة على العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد (حمودة، ٢٠١٤؛ مشابط، ٢٠٢٠). وبالنسبة لمستخدمي القوائم المالية فإن جودة المراجعة تصفي المزيد من الثقة والمصادقية على تقرير المراجع، ومن ثم تزيد من ثقة المستخدمين في معلومات القوائم المالية؛ والتي تعتبر المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات بما ينعكس على تحسين كفاءة اتخاذ القرارات وكفاءة تخصيص الموارد (DeFond and Zhang, 2014). وقد أشار Prada (2007) إلى أنه إذا لم تكن عملية المراجعة عالية الجودة، فإن ثقة المستثمرين قد تنخفض، مما يؤدي إلى عواقب سلبية على سوق رأس المال وعلى الاقتصاد القومي بصفة عامة.

ونتيجة لأهمية جودة المراجعة للأطراف المختلفة فقد أصدر مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهني الدولي (IAASB) في عام ٢٠١٤ إطاراً لمحددات جودة المراجعة، ويتكون هذا الإطار من مجموعة من محددات جودة المراجعة لخمسة عناصر وهي مدخلات عملية المراجعة، وعملية المراجعة، ومخرجات عملية المراجعة، والتفاعل بين أصحاب المصالح المختلفين، وأخيراً الظروف والعوامل المحيطة بعملية المراجعة. وتتمثل محددات الجودة لمدخلات عملية المراجعة في عنصرين؛ يركز العنصر الأول على قيم وأخلاقيات وسلوكيات مراقب الحسابات، والتي تتأثر بالثقافة السائدة داخل مكتب المراجعة مثل استقلال المراجع ونزاهته وموضوعيته وممارسته للشك المهني، أما العنصر الثاني فيركز على خبرة ومعرفة ومهارات المراجع والوقت اللازم لعملية المراجعة. أما محددات الجودة لعملية المراجعة فتتمثل أهم تلك المحددات في ضرورة التزام فريق المراجعة بمعايير المراجعة وباللوائح والقوانين ذات الصلة، واستخدام فريق المراجعة لتكنولوجيا المعلومات المناسبة، فضلاً عن الترتيبات الملائمة مع الإدارة لإنجاز عملية المراجعة بكفاءة وفعالية.

وفيما يخص محددات مخرجات عملية المراجعة فتتضمن مخرجات على مستوى مهمة المراجعة، وتتمثل في تقارير المراجع التي تقدم للأطراف ذات العلاقة من مستخدمي القوائم المالية، ومسئولي الحوكمة، وإدارة الشركة، وكذلك الجهات الخاصة بالإشراف والرقابة على الشركات، ومخرجات على مستوى مكتب المراجعة وعلى المستوى القومي، وتتمثل في تقارير الشفافية؛ والتي تتضمن معلومات عن آليات الحوكمة في مكتب المراجعة وعن نظم رقابة الجودة، والتقارير السنوية التي تتعلق بأداء مكاتب المراجعة؛ وتتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية لجودة المراجعة.

وبالنسبة لمحددات الجودة التي تتعلق بالتفاعل بين أصحاب المصالح المختلفين في إطار عملية التقرير المالي فتشمل التفاعلات المتبادلة بين مراقب الحسابات وكل من إدارة الشركة ومسئولي الحوكمة والجهات التنظيمية والرقابية فضلاً عن مستخدمي التقارير المالية، والتفاعلات المتبادلة بين إدارة الشركة وكل من مسؤولي الحوكمة والجهات التنظيمية والرقابية ومسئولي الحوكمة والجهات التنظيمية والرقابية ومسئولي الحوكمة والجهات التنظيمية والرقابية ومسئولي الحوكمة والجهات التنظيمية والرقابية ومسئولي الحوكمة والجهات التنظيمية والرقابية. وفيما يخص محددات الجودة الخاصة بالظروف والعوامل المحيطة ببيئة إعداد التقارير المالية وانجاز عملية المراجعة فتتضمن القوانين واللوائح ذات

الصلة، وحوكمة الشركات ونظم المعلومات وإطار إعداد التقارير المالية المطبق والبيئة التشريعية والثقافية (IAASB,2014).

ونظراً لأن جودة المراجعة مفهوم متعدد الأبعاد ويصعب قياسه بشكل مباشر، لذلك استخدمت الدراسات السابقة العديد من المؤشرات والتي يمكن اعتبارها بمثابة مفايير لجودة المراجعة، وخاصة الجودة المدركة، ومن أهم تلك المؤشرات **انتماء المراجع لأحد المكاتب الكبرى أو حجم مكتب المراجعة** (DeAngelo,1981; Alfraih,2017; Suryanto et al., 2017; Khasharmeh and Joseph, 2017; Mustafa et al., 2018; Saidu and AlQadasi and Aifuwa, 2020; ALawaqleh et al. 2021) **وألعاب المراجعة** (Abidin, 2018; Abulaila et al., 2019; Alhababsah, 2019; Al-Hamadeen et al., 2021; Guizani and Abdalkrim, 2021) **، وفترة الارتباط** (Jelil et al. 2020; Mustafa et al., 2018) **، والتخصص الصناعي للمراجع** (Hu and Kato, 2015; Dang et al., 2021) **، والاستحقاقات الاختيارية** (Qawqzeh et al., 2021) (al., 2017).

ويتفق الباحث مع (DeFond and Zhang (2014) في أنه لا توجد أفضلية لأي مؤشر من مؤشرات جودة المراجعة في استنتاج جودة المراجعة، حيث أن تلك المؤشرات لها نقاط قوة ونقاط ضعف، ولذلك يجب على الباحثين اختيار المؤشر المناسب للبحث، وعلى الرغم من ذلك فقد أشارا إلى أن مؤشر حجم مكتب المراجعة هو الأكثر شيوعاً في مجالات البحث العلمي. وقد أكدت دراسة (Rajagopal et al. (2015 على أن مقياس حجم المكتب هو المقياس الأكثر ملائمة لقياس جودة المراجعة، حيث توصلت إلى أن حجم مكتب المراجعة يرتبط سلبياً بعدد الدعاوى القضائية والإجراءات القانونية ضد المراجعين نتيجة قصور في إجراءات المراجعة، مما يعني أن المكاتب الكبرى أكثر جودة من المكاتب الصغرى.

ويرى الباحث أن مقياس حجم المكتب أو بعبارة أكثر تحديداً انتماء المراجع لأحد المكاتب الأربع الكبرى يعد مؤشراً مقبولاً لقياس جودة المراجعة نظراً لأن المكاتب الكبرى يتوافر لديها الإمكانيات المادية والبشرية المدربة تدريباً جيداً بما يمكنها من إتمام أعمال المراجعة بكفاءة وفعالية، كما أن تلك المكاتب لديها عدد كبير من العملاء ومن ثم لا تقوم بالتغاضي عن الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية مقابل الاحتفاظ بالعميل، وبالتالي فهي أكثر استقلالية في مزاولة أعمالها، فضلاً على حرصها على شهرتها وسمعتها في سوق خدمات المراجعة. ولذلك سوف يعتمد الباحث في الدراسة التطبيقية على مؤشر حجم مكتب المراجعة والانتماء للمكاتب الأربع الكبرى كمؤشر لجودة المراجعة.

٢-١-٥ تحليل تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة واشتقاق فروض البحث من الأول إلى الرابع.

يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة الأنشطة المختلفة للشركة بناء على تكليف من الجمعية العامة للمساهمين، لذلك فإن المسؤولية النهائية عن الشركة تظل لدى المجلس، ولو قام بتشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين في القيام ببعض أعماله، ويتم مساءلة المجلس ومحاسبته عن إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للمساهمين. ويلعب مجلس إدارة الشركة دوراً هاماً وحاسماً في وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة، وإقرار الخطط والسياسات العامة التي تهيم

د. ياسر سعيد سعد قنديل

على سير العمل بالشركة، وكذلك مراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية هيكل الرقابة الداخلية وإدارة مخاطر الشركة، وتحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحوكمة، واعتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم. ولذلك فإن لقرارات مجلس الإدارة تأثيراً كبيراً على أداء الشركة بما يضمن الحفاظ على أصولها وتعظيم ثروة مساهميها (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦). ولذلك فإن مجلس الإدارة وجد لحماية مصالح المساهمين والأطراف ذات العلاقة، لأن مجلس الإدارة مكلف بممارسة الإشراف والرقابة لضمان أن الإدارة تعمل لمصلحة المساهمين والأطراف ذات العلاقة، وبالتالي ضمان جودة التقارير المالية والحد من التلاعب في التقارير المالية (Soliman and Abdel Salam, 2012).

وتشير دراسة (Adeyemi and Fagbemi, 2010) إلى أن الارتباط بين مجلس الإدارة وجودة المراجعة قد يكون بصورة رسمية أو غير رسمية. فمن ناحية الارتباط الرسمي، يتعاون مجلس الإدارة عادة مع الإدارة في اختيار مراقب الحسابات، والذي يخضع لتصديق الجمعية العامة للمساهمين، ولذلك غالباً ما ينظر مراقب الحسابات إلى مجلس الإدارة على أنه عميل له، وبالتالي من الطبيعي أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعة نطاق المراجعة واقتراح أتعاب المراجعة. كما قد يؤثر مجلس الإدارة أيضاً على جودة المراجعة من خلال الوسائل غير الرسمية، حيث أن التزام مجلس الإدارة بالرقابة قد يعطى إشارة إلى الإدارة والمراجع أن التوقعات الموضوعية على مكتب المراجعة عالية جداً. لذلك إذا فهم المراجع أن العميل (أي مجلس الإدارة) يطلب جودة عالية للمراجعة فإنه يقوم بإجراء مراجعة عالية الجودة حتى لا يخيب أمل العميل ويعرض العلاقة بينهما للخطر.

ومن الملاحظ أن الشركات ذات مجالس الإدارة القوية يكون لديها مزيد من الإفصاح، وإدارة أقل للأرباح ومخاطر أقل للمراجعة، وبما أن المراجعين يلعبون دوراً رقابياً مهماً في الشركات جنباً إلى جنب مع مجلس الإدارة، فليس من المستغرب تركيز العديد من الدراسات على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة (Kuang, 2011). وعلى الرغم من تعدد خصائص مجلس الإدارة إلا أن أغلب الدراسات السابقة قد ركز على حجم المجلس، واستقلال المجلس، الدور المزدوج لرئيس المجلس، والتنوع الجنسي لأعضاء المجلس. ولذلك سوف نستعرض العلاقة بين كل بعد من الأبعاد السابقة وجودة المراجعة كما يلي:

١-٢-١-٥ تحليل العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الأول

يشير حجم مجلس الإدارة إلى عدد أعضاء المجلس، وعلى الرغم من أن فعالية مجلس الإدارة قد تتأثر بحجم المجلس، إلا أن طبيعة هذه العلاقة تظل مثيرة للجدل في كل من الدراسات النظرية والتجريبية، فهناك عدم توافق في الآراء حول ما إذا كان المجلس الصغير أفضل أم المجلس الكبير حيث يتمتع كلا حجمي مجلس الإدارة بمزايا وعيوب قد تؤثر على جودة المراجعة. حتى أن دليل حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري في عام ٢٠١٦ لم يحدد العدد المطلوب من أعضاء مجلس الإدارة، فقد ذكر فقط أن يشكل مجلس الإدارة من عدد مناسب من الأعضاء على نحو يمكنه من الاضطلاع بوظائفه وواجباته وبما في ذلك تشكيل لجانه (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦). وتشير نظرية الوكالة إلى أن زيادة حجم مجلس الإدارة تؤدي إلى صعوبة في التنسيق والاتصال بين أعضائه، ومن ثم صعوبة اتخاذ

قرارات مما يؤثر بشكل سلبي على مصالح المساهمين. ومن ناحية أخرى، تشير نظرية الاعتماد على الموارد إلى أن زيادة عدد المديرين في المجلس يوفر المزيد من الموارد لمجلس الإدارة حيث يكون هناك تنوع في المعرفة وقدرة أكبر على إدارة موارد الشركة بما يعزز من قدرات المتابعة والمراقبة لدى مجلس الإدارة (Ben-Hassoun et al., 2018; Mustafa et al., 2018).

وقد ناقش العديد من الدراسات العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة، وتوصل لنتائج متعارضة، حيث توصل أغلب تلك الدراسات إلى أن حجم مجلس الإدارة يرتبط طردياً مع جودة المراجعة من خلال التعاقد مع مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، فقد توصلت دراسة (Alfraih 2017) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة الكويتية إلى أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة كلما زاد احتمال تعاقد الشركة مع أحد المكاتب الأربع الكبرى. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Khudhair et al. 2019) في العراق، ودراسة (Saidu and Aifuwa 2020) في نيجيريا، ودراسة (ALawaqleh et al. 2021) في الأردن. وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (2018) Ben-Hassoun et al. التي أجريت على بيانات عينة من الشركات التي تم خصصتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشملت مصر والأردن وتونس والمغرب وتركيا إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة مرتبط بزيادة أتعاب المراجعة كمؤشر لجودة المراجعة. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Abulaila et al. 2019) التي أجريت في المملكة المتحدة، ودراسة حيارات (2016) التي أجريت في الأردن.

ويمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة من منظور نظرية الوكالة أو من منظور نظرية الاعتماد على الموارد مع الأخذ في الحسبان بوجهة النظر التوافقية أو الاستبدالية بين آليات الحوكمة واختيار المراجع. فمن منظور نظرية الوكالة فإن زيادة حجم مجلس الإدارة تؤدي إلى صعوبة في التنسيق والاتصال بين أعضائه ومن ثم صعوبة اتخاذ قرارات (Ben-Hassoun et al., 2018; Mustafa et al., 2018). ومن وجهة نظر الاستبدال بين آليات الحوكمة واختيار المراجع فإن الحوكمة الضعيفة يتم تعويضها من خلال اختيار مراجع عالي الجودة (Hay et al., 2008). أما من منظور نظرية الاعتماد على الموارد فإن مجالس الإدارة كبيرة الحجم يكون لديها تنوع في المعرفة والخبرات بما يمكنها من اتخاذ القرارات المثلى (Ben-Hassoun et al., 2018; Mustafa et al., 2018)، ومن وجهة نظر التوافق بين آليات الحوكمة واختيار المراجع فإن الحوكمة الجيدة يقابلها زيادة في الطلب على المراجعة عالية الجودة (Srinidhi et al., 2014).

وعلى الجانب الآخر توصلت دراسات أخرى إلى حجم مجلس الإدارة يرتبط عكسياً مع جودة المراجعة فقد توصلت دراسة (Kuang 2011) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية في الصين إلى أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة كلما انخفضت جودة المراجعة من خلال التعاقد مع مراجع ذو أتعاب أقل، وتتفق مع ما توصلت له دراسة (Mustafa et al. 2018) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية في تركيا من وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة. ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة من منظور نظرية الوكالة أو من منظور نظرية الاعتماد على

د. ياسر سعيد سعد قنديل

الموارد مع الأخذ في الحسبان بوجهة النظر التوافقية أو الاستبدالية بين آليات الحوكمة واختيار المراجع. فمن منظور نظرية الوكالة فإن زيادة حجم مجلس الإدارة تؤدي إلى صعوبة في التنسيق والاتصال بين أعضائه ومن ثم صعوبة اتخاذ قرارات (Ben-Hassoun et al., 2018; Mustafa et al., 2018) ومن وجهة نظر التوافق بين آليات الحوكمة واختيار المراجع فإن الحوكمة الضعيفة يقابلها انخفاض في الطلب على المراجعة عالية الجودة (Srinidhi et al., 2014). أما من منظور نظرية الاعتماد على الموارد فإن مجالس الإدارة كبيرة الحجم يكون لديها تنوع في المعرفة والخبرات بما يمكنها من اتخاذ القرارات المثلى (Ben-Hassoun et al., 2018; Mustafa et al., 2018) ومن وجهة نظر الاستبدال بين آليات الحوكمة واختيار المراجع فإن الحوكمة الجيدة يقابلها انخفاض في جودة المراجعة (Hay et al., 2008).

كما توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجع مثل دراسة (Gana and Krichen 2013) التي أجريت على عينة من الشركات غير المالية في بلجيكا، ودراسة (Mustafa et al. 2017) في تركيا، ودراسة عيطة (٢٠٢٠) في السعودية، ودراسة (Al-Hamadeen et al. 2021) في الأردن.

يخلص الباحث من الدراسات السابقة الخاصة بتأثير حجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة إلى وجود تباين بين نتائج تلك الدراسات نتيجة لاختلاف البيئات التي أجريت فيها، وكذلك لاختلاف فترة القياس، وإن كان أغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة سواء كان تأثير عكسياً أو طردياً، ويرجع الباحث العلاقة العكسية بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة استناداً إلى نظرية الوكالة ومنظور التوافق بين آليات الحوكمة واختيار المراجع، ونظرية الاعتماد على الموارد ومنظور الاستبدال بين آليات الحوكمة واختيار المراجع كما سبق توضيحه، وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة الأول في صورته البديلة كما يلي:-

H1: يؤثر حجم مجلس الإدارة تأثيراً عكسياً ومعنوياً على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٥-١-٢-٢ تحليل العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الثاني

يتكون مجلس الإدارة في الشركات المساهمة من أعضاء تنفيذيين مسؤولين عن الأعمال التنفيذية بالشركة إلى جانب عضويتهم بمجلس الإدارة، لذا يسمون أعضاء من الداخل (Inside Directors)، وأعضاء غير تنفيذيين (مستقلين)، وهم لا يتولون أية أعمال تنفيذية داخل الشركة، لذا يسمون أعضاء من الخارج (Outside Directors) (غريب، ٢٠١٦). وقد نص دليل حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري في عام ٢٠١٦ على أنه يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس وللشركة، وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين مراعاة أن يكون العضو قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافي للشركة وألا يكون هناك تعارضاً مع مصالح أخرى له. كما عرف الدليل عضو مجلس الإدارة المستقل بأنه عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة وغير مساهم بالشركة ويتم تعيينه

كعضو من ذوي الخبرة، تنحصر علاقته بالشركة في عضويته بمجلس إدارتها. وهذا العضو لا يمثل الملاك وليس له تعاملات جوهرية مع الشركة ولا يتقاضى منها أجراً أو عمولات أو أتعاب باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته بمجلس الإدارة. وليس له مصلحة خاصة بالشركة، كما لا تربطه صلة نسب أو قرابة بأي من مساهميها، أو أعضاء مجلس إدارتها، أو قياداتها التنفيذية حتى الدرجة الثانية. وهو أيضاً ليس من كبار العاملين بالشركة أو مستشاريها أو مراقبي حساباتها خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه في المجلس، كما يجب ألا تتجاوز مدة عضويته كمستقل بالمجلس ست سنوات متتالية كحد أقصى وإلا أصبح عضواً غير مستقل (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

ومن الملاحظ أن المديرين الخارجيين لهم دور مهم في تحسين الدور الرقابي لمجلس الإدارة وتخفيف حدة تعارضات الوكالة، حيث تُشير دراسة (Beasley 1996) إلى أن المديرين المستقلين قد يكون لديهم دافع أكبر لتنفيذ مهام المراقبة الخاصة بهم وأقل احتمالاً للتواطؤ مع الإدارة لمصادرة ثروة المساهمين. وبالتالي، فإن وجود أعضاء مستقلين يزيد من قدرة مجلس الإدارة على المراقبة الفعالة لكبار المديرين في علاقات الوكالة التي تنشأ نتيجة فصل الملكية عن الإدارة. ويرى (Ben-Hassoun et al 2018) أنه على الرغم من أن العديد من الدراسات قد فحصت محددات جودة المراجعة، إلا أن دراسة العلاقة بين المديرين المستقلين وجودة المراجعة قد زادت في الآونة الأخيرة، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان المديرين المستقلين يؤثران على جودة المراجعة وكيف يؤثران، وأن هناك وجهتي نظر لعلاقة استقلال مجلس الإدارة بجودة المراجعة بناءً على نظريتي الاستبدال Substitution Theory والإشارة Signaling Theory. حيث تشير نظرية الاستبدال إلى أن الشركات التي تتمتع بحوكمة داخلية جيدة (من خلال استقلال مجلس الإدارة) من المرجح أن تنخفض لديها تكاليف الوكالة، بما يؤدي إلى انخفاض مخاطر المراجعة وانخفاض أتعاب المراجعة ومن ثم انخفاض جودة المراجعة، أي أن هناك استبدال بين فعالية مجلس الإدارة كآلية داخلية للحوكمة مع جودة المراجعة كآلية خارجية للحوكمة. بينما تشير نظرية الإشارة إلى أن المديرين المستقلين لديهم حوافز للإشارة لأصحاب المصلحة الحاليين والمحتملين إلى أن الشركة لديها نظام حوكمة جيد من خلال اختيار مراجعين ذوي جودة مرتفعة (Wu, 2012; Ben-Hassoun et al., 2018).

وقد ناقش العديد من الدراسات العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة وجودة المراجعة، وتوصلت تلك الدراسات إلى نتائج متعارضة، حيث توصل أغلب الدراسات إلى أن استقلال مجلس الإدارة يرتبط إيجابياً مع جودة المراجعة، فقد توصلت دراستي (O'sullivan 2000) ، (Abulaila et al. 2019) اللتين أُجريتَا في المملكة المتحدة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يتجهون نحو الارتباط بخدمات مراجعة عالية الجودة ويضعون المزيد من الأموال مقابل أتعاب المراجعة عالية الجودة، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Abdullah et al. 2008) في ماليزيا ، ودراسة (Kuang 2011) في الصين، ودراسة (Soliman and Abdel Salam 2012) في مصر، ودراسة (Gana and Krichen 2013) في بلجيكا، ودراسة حيارت (٢٠١٦) في الأردن، ودراسة غريب (٢٠١٦) السعودية. وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (Nnadi et al. 2017) التي أُجريت في المغرب، ودراسة (Bett and Olouch 2017) التي أُجريت على المؤسسات المالية في كينيا، ودراسة (Alfraih 2017) في الكويت، ودراسة (Enofe and Igbino 2020) في نيجيريا،

د. ياسر سعيد سعد قنديل

ودراسة (Awadallah (2020) في قطر ، ودراسة (Al-Hamadeen et al.(2021) في الأردن إلى أن المديرين المستقلين في مجلس الإدارة لهم تأثير إيجابي على جودة المراجعة من خلال زيادة الطلب على خدمات مراجعة أكثر شمولاً، كما أن مجالس الإدارة المستقلة تسعى إلى الحصول على خدمات مراجعة عالية الجودة من أجل حماية رأس مال سمعتها وتعزيز مصالح المساهمين.

وعلى الجانب الآخر توصلت دراسات أخرى إلى استقلال مجلس الإدارة يرتبط عكسياً مع جودة المراجعة، فقد توصلت دراسة (Mustafa et al. (2018 التي أجريت في تركيا إلى أن استقلال مجلس الإدارة له تأثير عكسي ومعنوي على جودة المراجعة، وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (Ben-Hassoun et al. (2018 التي أجريت على عينة من الشركات التي تم خصصتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشملت مصر والأردن وتونس والمغرب وتركيا إلى أنه توجد علاقة عكسية ومعنوية بين وجود الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وجودة المراجعة بمعنى أنه كلما زادت الاستقلالية كلما قلت جودة المراجعة، وقد فسرت الدراسة تلك العلاقة بأن استقلالية مجلس الإدارة تعتبر أداة جيدة للحكومة تعمل كآلية مراقبة في الشركة تضمن تقديم تقارير مالية عالية الجودة ، وبالتالي فهي تقلل من الحاجة إلى جودة المراجعة. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Ogoun and Perelayefa (2020 التي أجريت في نيجيريا.

في حين توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة مثل دراسة (Rusmin et al. (2009 التي أجريت في ثلاثة أسواق مالية في استراليا وهونج كونج وماليزيا، ودراسة (Makni et al. (2012 التي أجريت في تونس، ودراسة (Gajevszky (2014 في رومانيا، ودراسة (Mustafa et al. (2017 في تركيا، وتتفق مع ما توصلت له دراسة (Mustapha et al.(2019 التي أجريت في نيجيريا، ودراسة الطراونة (٢٠١٩) في الأردن، ودراسة (Gerged et al. (2020 في المملكة المتحدة، ودراسة عيطة (٢٠٢٠) في السعودية، ودراسة (ALawaqleh et al. (2021 التي أجريت في الأردن.

ويخلص الباحث من الدراسات السابقة الخاصة بتأثير استقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة إلى وجود تباين بين نتائج تلك الدراسات نتيجة لاختلاف البيئات التي أجريت فيها، وكذلك لاختلاف فترة القياس، وإن كان اغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود تأثير إيجابي لاستقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة، ويرجح الباحث العلاقة الإيجابية بين استقلال مجلس الإدارة وجودة المراجعة، نظراً لأن المديرين المستقلين يطالبون بجودة مراجعة أعلى لحماية رأس مال سمعتهم، وتجنب المساءلة القانونية، وتعزيز مصالح المساهمين (Carcello et al., 2002). كما أن المراجع يستطيع مناقشة الأمور المرتبطة بالمراجعة مع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أو المستقلين بعيداً عن التأثير الإداري وخاصة إذا كان المراجع يشكك في جوانب معينة في طريقة إعداد الإدارة للقوائم المالية، بالإضافة إلى المديرين غير التنفيذيين غالباً ما يركزوا في المفاوضات الخاصة بالتعاقد مع المراجع بشكل أكبر على مدى جودة المراجعة بدلاً من التركيز على التكلفة مقارنة بالمديرين التنفيذيين (O'sullivan,2000). ولذلك يمكن القول بأن مجالس الإدارة التي يوجد بها نسبة أكبر من

المديرين المستقلين سيراقيون الإدارة عن كثب، وسيبحثون عن طرق لتقليل عدم تماثل المعلومات مع المديرين غير المستقلين، وتتمثل إحدى تلك الطرق في التأثير على مجلس الإدارة لترشيح مراجع ذو مستوى مرتفع من الجودة لإعطاء تأكيد أكبر للمستثمرين بأن القوائم المالية للشركة معروضة بشكل عادل. وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة الثاني في صورته البديلة كما يلي:

H2: يؤثر استقلال مجلس الإدارة تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣-٢-١-٥ تحليل العلاقة بين الدور المزدوج لرئيس المجلس وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الثالث.

عرف الدليل المصري لحوكمة الشركات رئيس مجلس الإدارة بأنه عضو مجلس الإدارة الذي يختاره أعضاء المجلس من بينهم ليرأس اجتماعات المجلس ويكون الممثل القانوني للشركة، وهو المسئول عن حسن أداء المجلس بشكل عام ويقع على عاتقه مسؤولية إرشاد وتوجيه المجلس وضمان فعالية أدائه، ويجب أن يتحلى بالخبرات المطلوبة والكفاءات والصفات الشخصية التي تمكنه من الوفاء بمسئوليته، أما عضو مجلس الإدارة المنتدب فهو عضو مجلس الإدارة الذي ينتدبه المجلس ليقوم بالإدارة الفعلية للشركة، ويعتلي قمة السلطة التنفيذية العليا في الشركة ويحدد مجلس الإدارة اختصاصاته ومكافأته (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

ونظراً لأن الدور الرئيس لمجلس الإدارة يتمثل في الإشراف والرقابة على أعمال الإدارة، لذا فإن عدم تولي رئيس المجلس لمناصب تنفيذية يتيح لمجلس الإدارة – نيابة عن المساهمين- القيام بالإشراف والرقابة على أعمال الإدارة بشكل فاعل، ولعل هذا ما يسوغ إقدام العديد من الدول على إصدار التشريعات التي تحظر على رئيس مجلس الإدارة تولي مناصب تنفيذية إلى جانب عمله رئيساً للمجلس (غريب، ٢٠١٦). فعلى مستوى الدول المتقدمة فإن منظمي السوق والهيئات المهنية في تلك الدول فرضت على الشركات ضرورة الفصل بين مناصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وذلك لضمان جودة حوكمة الشركات، وأصبح ذلك من الاتجاهات التي سارت عليها العديد من دول العالم منذ عام ٢٠٠٣ بعد حالات الانهيار التي أصابت العديد من الشركات الكبرى، وبعدها أصبح من ممارسات حوكمة الشركات السيئة الجمع بين المنصبين لما يترتب عليه من نقص الشفافية وعدم فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة (غريب، ٢٠١٦ ; Lin and Liu, 2010).

وفي مصر نص دليل حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري في عام ٢٠١٦ على أنه يتولى مجلس الإدارة انتخاب رئيس المجلس وتعيين العضو المنتدب، وأنه لا يفضل الجمع بين مناصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وفي حال عدم إمكان ذلك يجب الإفصاح عن أسباب ذلك في التقرير السنوي والموقع الإلكتروني للشركة. وفي هذه الحالة وطبقاً لأفضل الممارسات الدولية يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الاجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦).

د. ياسر سعيد سعد قنديل

وفيما يخص العلاقة بين الدور المزدوج لرئيس المجلس وجودة المراجعة، نجد على المستوى النظري أن هناك نظريتين لتفسير تلك العلاقة؛ وهما نظرية الوكالة ونظرية الإشراف؛ ووفقاً لنظرية الوكالة فإن الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب يؤدي إلى مراقبة وتحكم أفضل، ويقلل من تكاليف الوكالة، بينما يُنظر إلى الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على أنه عقبة أمام مراقبة انتهازية الإدارة، كما يعزز من قوة رئيس المجلس لدعم مصلحته الخاصة على حساب مصلحة الملاك، وبما يؤثر سلباً على سلطات المديرين الآخرين، وبالتالي يُضعف مجلس الإدارة (Ben-Hassoun et al. 2021). وفي المقابل، تدعم نظرية الإشراف جمع مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في يد شخص واحد، لأن الازدواجية تقلل من التعارض الداخلي حيث توفر قيادة موحدة للشركة، كما أن الأعضاء الداخليين مثل العضو المنتدب (المدير التنفيذي) يكون لديهم فهم أفضل لنقاط القوة والضعف الخاصة بعمليات الشركة بالمقارنة بالأعضاء الخارجيين، أو رئيس مجلس الإدارة مما يسهل من عملية اتخاذ القرارات في الوقت المناسب والأمثل بما يؤدي إلى تحسين فعالية مجلس الإدارة وبما يؤدي إلى تقديم خدمة أفضل للشركة ومساهمتها، ومن ثم يؤثر بشكل إيجابي على أداء الشركة (محمود والطحان، 2020; Ben-Hassoun et al. 2018).

وقد ناقش العديد من الدراسات العلاقة بين الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة وجودة المراجعة وتوصلت تلك الدراسات إلى نتائج متعارضة، حيث توصل بعضها إلى أن الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة يرتبط إيجابياً مع جودة المراجعة، فقد توصلت دراسة (Makni et al. 2012) إلى أن الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة للشركات التونسية، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة عبطة (2020) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة السعودية، وتوصلت إلى أن الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة كان له تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على جودة المراجعة من خلال اتجاه الشركات السعودية نحو التعاقد مع أحد المكاتب الأربعة الكبرى.

وعلى الجانب الآخر توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى أن الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة يرتبط عكسياً مع جودة المراجعة، فقد توصلت دراسة (Soliman and Abdel Salam 2012) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية إلى أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة وجودة المراجعة، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Gajevszky 2014) التي أجريت في رومانيا، ودراسة (Alfraih 2017) في الكويت، ودراسة (Bett and Olouch 2017) التي أجريت على المؤسسات المالية في كينيا، ودراسة (Awadallah 2020) التي أجريت في قطر، ودراسة (Al-Hamadeen et al. 2021) التي أجريت في الأردن من خلال مؤشر التعاقد مع أحد المكاتب الأربعة الكبرى.

كما توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي للدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على جودة المراجع مثل دراستي (Abdullah et al. 2008)، ودراسة (Husnin et al. 2016) اللتين أجريتا على بيانات عينة من الشركات غير المالية في ماليزيا، ودراسة (Kuang 2011) في الصين، ودراسة (Gana and Krichen 2013) في بلجيكا،

ودراسة (Gerged et al. (2020 في المملكة المتحدة، ودراسة (ALawaqleh et al. (2021 في الأردن.

ويخلص الباحث مما سبق إلى وجود تباين بين نتائج تلك الدراسات نتيجة لاختلاف البيانات التي أجريت فيها، وكذلك لاختلاف فترة القياس، وإن كان أغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود تأثير عكسي للدور المزدوج على جودة المراجعة، ويرجح الباحث العلاقة العكسية بين الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة وجودة المراجعة، نظراً لأن الدور المزدوج لرئيس المجلس يعزز من قوة رئيس المجلس لدعم مصلحته الخاصة على حساب مصلحة الملاك، ويؤثر سلباً على سلطات المديرين الآخرين في المجلس، ويزيد من التعارضات بين رئيس المجلس وأعضاء المجلس وبالتالي يحد من استقلالية المجلس ويُضعف الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة وينعكس ذلك على توظيف مراجعين ذوي جودة أقل. وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة الثالث في صورته البديلة كما يلي:

H3: يؤثر الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة تأثيراً عكسياً ومعنوياً على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

١-٥-٢-٤ تحليل العلاقة بين التنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الرابع

غالباً ما يتصرف الرجال والنساء بشكل مختلف نوعاً ما نظراً لوجود اختلافات كبيرة بين الجنسين في التكوين المعرفي، ومهارات التواصل، وصنع القرار، وأساليب القيادة (Kuang, 2011)، وتشير نظرية الاعتماد على الموارد إلى أن إشراك النساء في مجلس الإدارة سيؤدي إلى تنوع الأفكار والخبرات بما يؤدي إلى تحسين الدور الرقابي لمجلس الإدارة. (Mustafa et al., 2017)

وقد اهتمت الجهات التشريعية والتنظيمية في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم بإصدار اللوائح والتعليمات التي تنص على ضرورة مشاركة النساء في تشكيل مجلس الإدارة، فقد أشار دليل حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري في عام ٢٠١٦ على أنه يجب مراعاة مزيج أعضاء مجلس الإدارة دون التحيز لجنس أو عقيدة طبقاً لأفضل الممارسات الدولية (الدليل المصري لحوكمة الشركات، ٢٠١٦)، كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار قراري رقم ١٢٣ و ١٢٤ لسنة ٢٠١٩ لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية وكذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، حيث نص القرار رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية على ضرورة تضمين تشكيل مجالس إدارات الشركات المقيدة في البورصة المصرية لعنصر نسائياً على الأقل، وعلى تلك الشركات توفيق أوضاعها في موعد أقصاه ٢٠٢٠/١٢/٣١ كلما كان ذلك ممكناً أو في أول انتخابات لمجلس إدارة الشركة. كما نص القرار رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية على ضرورة تضمين تشكيل مجلس إدارة الشركة عنصراً نسائياً على الأقل كشرط للحصول على ترخيص بمزاولة أحد الأنشطة المالية غير المصرفية ويستثنى من ذلك الشركات المهنية التي يصدر بها قرار من رئيس الهيئة (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٩)

د. ياسر سعيد سعد قنديل

وقد أثارت المناقشات حول دور المرأة في مجلس الإدارة الكثير الجدل في الآونة الأخيرة، وخاصة فيما يخص تأثير مشاركتها في مجلس الإدارة على جودة المراجعة، حيث توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متعارضة، فقد توصل أغلب تلك الدراسات إلى أن التنوع الجنسي لمجلس الإدارة يرتبط إيجابياً مع جودة المراجعة، فقد توصلت دراسة (Kuang 2011) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات الصينية المسجلة في بورصتي شنغهاي وشينزهان إلى أن التنوع الجنسي لمجلس الإدارة ارتبط بزيادة جودة المراجعة في صورة زيادة أتعاب المراجعة، وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (Alfraih 2017) التي أجريت في الكويت إلى أن التنوع الجنسي لمجلس الإدارة كان له تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على اختيار المراجع من المكاتب الأربع الكبرى BIG4، حيث المديرات أكثر احتمالاً لترشيح مراجعين من Big4 من أجل تحسين جودة التقارير المالية وحماية سمعتهم والتي تعتبر رأس مالهن، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراستي (Akpotor et al. 2019)، (Oriakhi 2020) في نيجيريا.

وعلى خلاف نتائج الدراسات السابق الإشارة إليها توصلت دراسة (Al-Hamadeen et al. 2021) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية في الأردن إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين التنوع الجنسي لمجلس الإدارة وجودة المراجعة، بينما توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي للتنوع الجنسي لمجلس الإدارة على جودة المراجع مثل دراسة (Mustafa et al. 2017) التي أجريت في تركيا، ودراستي (Enofe and Igbinoaba 2020)، (Saidu and Aifuwa 2020) في نيجيريا.

ويخلص الباحث من تحليل الدراسات السابقة إلى وجود تباين بين نتائج تلك الدراسات، وإن كان أغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود تأثير إيجابي للتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة، ولذلك يرجح الباحث العلاقة الإيجابية بين التنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة وجودة المراجعة، نظراً لأن المديرات قد يكن أكثر استقلالية عن الإدارة من المديرين الذكور، وبالتالي يكون لهن تأثير مشابه لتأثير المديرين المستقلين مما يعني زيادة فعالية مجلس الإدارة والاتجاه لترشيح مراجع ذو مستوى مرتفع من الجودة للحفاظ على رأس مال سمعتهم في سوق العمل، وتجنب المساءلة القانونية. وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة الرابع في صورته البديلة كما يلي:

H4: يؤثر التنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣-١-٥ تحليل تأثير هيكل الملكية على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة واشتقاق الفروض من الخامس إلى السابع وفرعياتها.

يُشير هيكل الملكية إلى مزيج من حصص الملكية لمجموعة من الملاك لديهم مصالح وأهداف قد تكون مختلفة، ولا تتباين هياكل الملكية بين دول العالم فحسب بل تتباين بين الشركات داخل الدولة الواحدة، ويمكن التمييز بين عدة أنماط للملكية استناداً إلى بعدين، يتمثل البعد الأول في درجة تركيز الملكية؛ والتي تشير إلى الأسهم المملوكة بواسطة كبار المساهمين، حيث يتم التمييز بين الملكية المركزة والملكية المشتتة، أما البعد الثاني فيتمثل في طبيعة المستثمر، والتي تشير إلى وجود مؤسسات أو مجموعات معينة من الملاك مثل الملكية الإدارية والملكية المؤسسية (الحناوي، ٢٠١٩). ويرى (Desender et al. 2013) أن الملاك قد

يسعون إلى تحقيق أهداف إستراتيجية مختلفة بسبب اختلاف أنماط هيكل الملكية، وبالتالي من المتوقع أن يكون للملاك مطالب متنوعة من مجلس الإدارة، كما قد يكون لهؤلاء الملاك تفضيلات لبعض هياكل مجلس الإدارة، والتي من المحتمل قد تؤثر بدورها على جودة المراجعة. أي أن دور المراقبة الذي يضطلع به أعضاء مجلس الإدارة يكون مقيد بهيكل الملكية (Mustafa et al., 2018).

وتشير دراسة (Desender et al., 2013) إلى أن هيكل الملكية قد يكون له تأثير توافقي أو استبدالي مع تشكيل مجلس الإدارة في مراقبة أنشطة الإدارة والتعامل مع آليات المراقبة الخارجية، مثل جودة المراجعة. حيث يُشير التأثير التوافقي إلى أن هيكل مجلس الإدارة يرتبط بمراقبة أفضل لأنشطة الإدارة إذا كان مصحوباً بهيكل ملكية قوي، وبالتالي يمكن لفعالية هيكل مجلس الإدارة أن تعزز من فعالية هيكل الملكية في اختيار مراجع حسابات عالي الجودة. أما التأثير الاستبدالي فيشير إلى أن هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية قد تعمل كبدايل، وبعبارة أخرى قد يعمل هيكل مجلس الإدارة الفعال كبديل لهيكل الملكية الضعيف (Ben-Hassoun, 2018؛ Desender et al., 2013). ولذلك نتوقع أن التفاعل بين خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية يرتبط بجودة المراجعة، وسوف يتم التركيز في الجزء التالي على تأثير ثلاثة أنماط لهيكل الملكية على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة وهي تركز الملكية، والملكية المؤسسية، والملكية الإدارية.

١-٣-١-٥ تركز الملكية

يعني تركز الملكية أن تتركز ملكية أسهم الشركة في يد عدد محدود من المساهمين، ويعبر عن تركز الملكية بنسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين. ومن الملاحظ أن تركز الملكية قد يخفف أو يفاقم من مشاكل الوكالة، فمن جهة يكون لدى كبار المساهمين المزيد من الحوافز والسلطات لمراقبة مديري الشركة، مما يؤدي إلى الحد من الصراعات بين الوكيل والأصيل وبما يساهم في تقليل مشاكل الوكالة. وعلى الجانب الآخر يمكن لكبار المساهمين تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الأقلية من المساهمين، بسبب عدم وجود رقابة فعالة عليهم، حيث في حالة تركز الملكية غالباً ما يكون مديرو الشركة إما من كبار المساهمين أو من لديهم علاقات شخصية وثيقة بهم، وتوجه هذه العلاقة الوثيقة المديرين لإدارة الأرباح نحو مصلحة الأغلبية على حساب ثروة الأقلية من المساهمين، كما يلعب كبار المساهمين دوراً رئيسياً في تكوين مجلس الإدارة والذي قد ينعكس في جودة المراجعة (AlQadasi and Abidin, 2018; Guizani and Abdalkrim, 2021). وتؤكد دراسة (Bozec and Bozec, 2007) على أن تركز الملكية في الشركات الكندية قد انعكس بصورة سلبية على تشكيل مجلس الإدارة ولذلك، فإن تركز الملكية دائماً ما يطرح التساؤل عن دور كبار المساهمين في حوكمة الشركات، لاسيما في المطالبة بجودة المراجعة.

وقد تناولت دراسة (Rusmin et al., 2009) تركز الملكية وجودة المراجعة لـ ٢٩٦ شركة غير مالية مدرجة في البورصة الأسترالية، وبورصة هونج كونج، وبورصة كوالالمبور بماليزيا، وتوصلت إلى أنه توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين تركز الملكية وجودة المراجعة مقاسه بألعاب المراجعة في هونج كونج؛ أما في الشركات الأسترالية أو الماليزية فلا يوجد ارتباط إحصائي، وقد فسرت الدراسة العلاقة الإيجابية بين تركز الملكية وجودة المراجعة بأنها

د. ياسر سعيد سعد قنديل

وسيلة لكبار المستثمرين لمراقبة استثماراتهم وللمستثمرين الأقلية لحماية أنفسهم من المساهمين الرئيسيين. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Makni et al. (2012 في تونس، ودراسة (Kheirollahi et al. (2014 في إيران، ودراسة (Darmadi (2016 في اندونيسيا. وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (Nnadi et al. (2017 التي أجريت على بيانات ١٤٢ شركة غير مالية في المغرب عن الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ إلى أن تركيز الملكية له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة من خلال الاتجاه نحو مكاتب المراجعة الأربع الكبرى، وقد أرجعت الدراسة ذلك التأثير إلى القوة التصويتية والسيطرة على مجلس الإدارة من جانب كبار المستثمرين.

وعلى النقيض من ذلك فقد توصلت دراسة (AlQadasi and Abidin (2018 إلى أن هناك علاقة عكسية معنوية بين تركيز الملكية وجودة المراجعة، وقد أرجعت الدراسة تلك العلاقة إلى أنه مع زيادة تركيز الملكية، فإن الصراع بين المديرين والملاك سيتم مواءمته، مما يقلل من الطلب على خدمة مراجعة واسعة النطاق. وتتعارض تلك النتيجة مع ما توصلت له مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي لتركيز الملكية على جودة المراجعة مثل دراستي (Zureigat (2011 ، (Alzeaiden and Al-Rawash (2018 في الأردن، ودراسة (Darabi and Moghadam (2013 في إيران، ودراسة (Khasharmeh and Joseph (2017 في البحرين، ودراسة (Jelil et al. (2020 في نيجيريا، ودراسة عيطة (٢٠٢٠) التي أجريت في السعودية.

ويرى الباحث أن الدراسات السابقة لم تتفق بشأن تأثير تركيز الملكية على جودة المراجعة، فتوصل بعض الدراسات إلى أن تركيز الملكية له تأثير إيجابي على جودة المراجعة على أساس أنه في الشركات ذات الملكية المركزة يمتلك المساهمون ذوي الملكية الأكبر حافزاً أكبر لمراقبة السلوك الإداري نظراً لكبير حجم ملكيتهم من الأسهم، ومن المتوقع أن ينظر هؤلاء المساهمين إلى عملية المراجعة كإلية مهمة تمكنهم من مراقبة سلوك الإدارة. ولذلك يفضل هؤلاء المساهمين مراجعة أكثر شمولاً، وبالتالي المطالبة بجودة مراجعة أعلى. بينما توصل البعض الآخر إلى أن تركيز الملكية له تأثير عكسي على جودة المراجعة، على أساس أن وجود المساهمين المسيطرين يمكن أن يؤدي إلى مشكلة وكالة جديدة نتيجة لتضارب المصالح بين مساهمي الأغلبية والأقلية، حيث يعمل المساهمون المسيطرون على تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مساهمي الأقلية، ويتفق الباحث مع دراسة (Bozec and Bozec (2007 بأن المساهمين المسيطرين لديهم الدافع للإبقاء على نظام الرقابة الداخلي ضعيف لتسهيل تحقيق مصالحهم الخاصة وينعكس ذلك سلباً على جودة المراجعة. وفيما يخص التأثير التفاعلي بين تركيز الملكية وخصائص مجلس الإدارة نجد أن هناك ندرة نسبية ملموسة في البحوث العربية في هذا الشأن، ولكن من المتوقع اختلاف تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة باختلاف درجة تركيز الملكية، وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة الخامس في صورته البديلة كما يلي:

H5 : يختلف التأثير المعنوي لخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز الملكية.

ولاختبار هذا الفرض سوف يتم اشتقاق أربعة فروض فرعية يتناول كل منها إحدى خصائص مجلس الإدارة السابق ذكرها، وبالتالي يمكن اشتقاق الفروض الأربع الفرعية في صورتها البديلة كما يلي:

H5a : يختلف التأثير المعنوي لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز الملكية.

H5b : يختلف التأثير المعنوي لاستقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز الملكية.

H5c : يختلف التأثير المعنوي للدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز الملكية.

H5d : يختلف التأثير المعنوي للتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز الملكية.

٥-١-٣-٢ الملكية المؤسسية

تشير الملكية المؤسسية إلى امتلاك المؤسسات؛ مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق التقاعد والمعاشات، لجزء من أسهم رأس مال الشركة. وقد أشار Abdullah (2008) إلى أنه من المفترض أن يكون للمستثمرين المؤسسيين تأثير على الشركة أكبر من المستثمرين الأفراد الآخرين. ويرى (Guizani and Abdalkrim 2021) أن الدراسات السابقة لم تتفق فيما إذا كان وجود المستثمر المؤسسي يؤدي إلى زيادة أو تخفيض تكاليف الوكالة، وذلك لأن هؤلاء المستثمرين ليسوا مجموعة متجانسة ولكن لديهم سمات مختلفة تؤدي إلى آثار مختلفة وإحدى هذه السمات هي التنوع في آفاق الاستثمار. حيث تشارك المؤسسات ذات الآفاق الاستثمارية طويلة الأجل في المراقبة وتعزيز السياسات التي تهدف إلى زيادة قيمة الشركة في الأجل الطويل، وقد تستخدم تلك المؤسسات قوتها التصويتية لتغيير تكوين مجلس الإدارة بما يجعل دور المراقبة للمديرين الخارجيين أكثر فعالية، ولذلك من المرجح أن يحقق هؤلاء المستثمرين نتائج مفيدة وإيجابية في القضايا المتعلقة باستقلال مجلس الإدارة، وبالتالي تحسين الحوكمة. ومن منظور آخر، فإن المؤسسات ذات الآفاق الاستثمارية قصيرة الأجل هي مؤسسات تسعى لتحقيق أرباح تجارية قصيرة الأجل، ولا يشارك هؤلاء المستثمرين بشكل مباشر في قرارات إدارة الشركة، كما أن هؤلاء على استعداد لتشجيع الممارسات الإدارية الانتهازية إذا كانت تولد عوائد كبيرة غير عادية في الأجل القصير، ومن ثم لن يكون لهم تأثير إيجابي على الحوكمة.

وقد ناقش العديد من الدراسات العلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة، وتوصلت تلك الدراسات إلى نتائج متعارضة، حيث توصل أغلب الدراسات إلى أن الملكية المؤسسية ترتبط إيجابياً مع جودة المراجعة، فقد توصلت دراسة (Abdullah et al. 2008) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية في ماليزيا إلى أن الملكية المؤسسية من خلال المؤسسات غير المالية كان لها تأثير إيجابي معنوي على جودة المراجعة من خلال اتجاه الشركات نحو مكاتب المراجعة الكبرى، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Zureigat Kheirollahi et al. 2011) في الأردن، ودراستي (Darabi and Moghadam 2013) ،

د. ياسر سعيد سعد قنديل

(2014) في إيران، ودراستي غريب (2016)، وعيطة (2020) في المملكة العربية السعودية، ودراسة (2020) Gerged et al. في المملكة المتحدة. وفي نفس السياق توصلت دراستي (2019) Alhababsah، (2021) Qawqzeh et al. في الأردن الى أن الملاك المؤسسيين يكونوا على استعداد لدفع أتعاب مراجعة أعلى في سبيل الحصول على خدمات مراجعة عالية الجودة، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (2021) Guizani and Abdalkrim التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي وشملت المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر، حيث توصلت إلى أن الملكية المؤسسية سواء كانت فاعلة Active أو غير فاعلة Passive ترتبط إيجابياً بجودة المراجعة، وقد أرجعت الدراسة تلك العلاقة الإيجابية إلى اهتمام الملاك المؤسسيين بمراقبة مديري الشركات وحرصهم على حماية سمعتهم، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن التأثير الإيجابي للملكية المؤسسية على جودة المراجعة يكون خلال تعزيز استقلالية مجلس الإدارة أي أن استقلالية مجلس الإدارة تلعب دور وسيط في تأثير هيكل الملكية على جودة المراجعة.

وعلى الجانب الآخر توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى أن الملكية المؤسسية ترتبط عكسياً مع جودة المراجعة، فقد توصلت دراسة (2012) Makni et al. التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية في تونس إلى أن الملكية المؤسسية ترتبط عكسياً مع جودة المراجعة، حيث أشارت الدراسة إلى أن الملاك المؤسسيين لا يشجعون نحو التعاقد مع أحد المكاتب الأربع الكبرى، نظراً لأنهم يهتمون بالأداء قصير الأجل، وتعظيم مصلحتهم الذاتية على اختيار مراجع حسابات عالي الجودة. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة (2014) Gajevszky في رومانيا، ودراسة (2017) Nnadi et al. في المغرب، ودراسة العطار وآخرون (2019) في مصر.

وعلى خلاف نتائج الدراسات السابق الإشارة إليها توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على جودة المراجعة مثل دراسة (2000) O'sullivan التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية في المملكة المتحدة ودراسة (2012) Soliman and Abdel Salam في مصر، ودراسة (2017) Khasharmeh and Joseph في البحرين، ودراسة (2020) Awadallah التي أجريت في قطر.

ويرى الباحث أنه على الرغم من أن المستثمرين المؤسسيين يكون لهم تأثير على الشركة أكبر من المستثمرين الأفراد الآخرين نظراً لأنهم غالباً ما يكونوا أكثر خبرة من الأفراد إلا أن اتجاه تأثيرهم على جودة المراجعة لم تتفق الدراسات السابقة بشأنه فتوصل بعض الدراسات إلى أن له تأثير إيجابي على جودة المراجعة بينما توصل البعض الآخر إلى أن له تأثير عكسي أو ليس له تأثير، وفيما يخص التأثير التفاعلي بين الملكية المؤسسية وخصائص مجلس الإدارة نجد أنه لم تتناوله الدراسات السابقة إلا دراسة (2021) Guizani and Abdalkrim حسب علم الباحث، وتوصلت إلى أن استقلالية مجلس الإدارة تلعب دور وسيط في تأثير هيكل الملكية على جودة المراجعة. ولذلك من المتوقع اختلاف تأثير خصائص مجلس الإدارة على

جودة المراجعة باختلاف درجة الملكية المؤسسية، وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة السادس في صورته البديلة كما يلي:

H6 : يختلف التأثير المعنوي لخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الملكية المؤسسية.

ولاختبار هذا الفرض سوف يتم اشتقاق أربعة فروض فرعية يتناول كل منها إحدى خصائص مجلس الإدارة السابق ذكرها، وبالتالي يمكن اشتقاق الفروض الأربع الفرعية في صورتها البديلة كما يلي:

H6a : يختلف التأثير المعنوي لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الملكية المؤسسية.

H6b : يختلف التأثير المعنوي لاستقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الملكية المؤسسية.

H6c : يختلف التأثير المعنوي للدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الملكية المؤسسية.

H6d : يختلف التأثير المعنوي للتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الملكية المؤسسية.

٥-١-٣-٣ الملكية الإدارية

تُشير الملكية الإدارية إلى امتلاك الإدارة لجزء من أسهم رأس مال الشركة، وقد اتفق العديد من الدراسات السابقة (Shuto Takada, 2010; Qawqzeh et al., 2021)؛ الحناوي، (٢٠١٩) على أن هناك تأثيرين متعارضين للملكية الإدارية على دوافع الإدارة وأداء الشركة، الأول هو تأثير تقارب المصالح، ويشير إلى أن امتلاك المديرين لأسهم الشركة يؤدي إلى تقارب المصالح بين المديرين والمساهمين، ومن ثم يقلل من تعارض المصالح وتكاليف الوكالة بما يؤثر إيجاباً على أداء الشركة وقيمتها، أما التأثير الثاني فهو تأثير التحصين، ويشير إلى أن امتلاك المديرين لأسهم الشركة يزيد من قوتهم في مواجهة باقي المساهمين، ومن ثم يدفعهم إلى تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح باقي المساهمين مما يؤدي إلى انخفاض أداء الشركة.

وقد تناول العديد من الدراسات العلاقة بين الملكية الإدارية وجودة المراجعة، وتوصلت تلك الدراسات إلى نتائج متعارضة، فمن خلال بيانات عينة من أكبر الشركات غير المالية المدرجة في مؤشر فاينانشال تايمز في المملكة المتحدة خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ توصلت دراسة (Gerged et al. (2020 إلى أن الملكية الإدارية ترتبط إيجابياً بالتعاقد مع أحد المكاتب الأربع الكبرى. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت له دراسة Qawqzeh et al. (2021 التي أجريت على عينة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان بالأردن خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨ حيث توصلت إلى أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم في الشركات التي ينتمون إليها تدفع تلك الشركات لاختيار شركات المراجعة الكبرى، والمراجعين المتخصصين، فضلاً عن أنهم على استعداد لدفع أتعاب مراجعة مرتفعة لهؤلاء المراجعين

د. ياسر سعيد سعد قنديل

للحصول على مستوى عالٍ من الجودة، أما ملكية الإدارة العليا فليس لها تأثير على اختيار المراجعين المتخصصين أو أتعاب المراجعة وإن كان لها تأثير عكسي على الارتباط مع أحد المكاتب الأربع الكبرى.

وتوصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى أن الملكية الإدارية ترتبط عكسياً بالتعاقد مع المكاتب الأربع الكبرى مثل دراستي (Al-Hamadeen et al. (2021) ، وحيارات (٢٠١٦) في الأردن، أو ترتبط عكسياً بأتعاب المراجعة مثل دراسة (O'sullivan (2000) التي أجريت في المملكة المتحدة. بينما توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود تأثير معنوي للملكية الإدارية على جودة المراجعة مثل دراسة (Abdullah et al. (2008) التي أجريت في ماليزيا، ودراسة (Makni et al. (2012) في تونس، ودراستي (Soliman and Abdel Salam (2012) والعتار وآخرون (٢٠١٩) في مصر، ودراسة (Gajevscky (2014) في رومانيا، ودراسة الطراونة (٢٠١٩) في الأردن، ودراسة (Awadallah (2020) في قطر، ودراسة عيطة (٢٠٢٠) في السعودية.

ويرى الباحث أن الدراسات السابقة لم تتفق بشأن تأثير الملكية الإدارية على جودة المراجعة، فتوصل بعض الدراسات إلى أن لها تأثير إيجابي على جودة المراجعة بينما توصل البعض الآخر إلى أن لها تأثير عكسي، أو ليس لها تأثير. وفيما يخص التأثير التفاعلي بين الملكية الإدارية وخصائص مجلس الإدارة نجد أن هناك ندرة نسبية ملموسة في البحوث العربية في هذا الشأن، ولكن من المتوقع اختلاف تأثير خصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة باختلاف درجة الملكية الإدارية، وبالتالي يمكن صياغة فرض الدراسة السابع في صورته البديلة كما يلي:

H7 : يختلف التأثير المعنوي لخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الملكية الإدارية.

ولاختبار هذا الفرض سوف يتم اشتقاق أربعة فروض فرعية يتناول كل منها إحدى خصائص مجلس الإدارة السابق ذكرها، وبالتالي يمكن اشتقاق الفروض الأربع الفرعية في صورتها البديلة كما يلي:

H7a : يختلف التأثير المعنوي لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الملكية الإدارية.

H7b : يختلف التأثير المعنوي لاستقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الملكية الإدارية.

H7c : يختلف التأثير المعنوي للدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الملكية الإدارية.

H7d : يختلف التأثير المعنوي للتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة الملكية الإدارية.

٢-٥ الدراسة التطبيقية

لتحقيق هدف هذا البحث، سوف يقوم الباحث بإجراء الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. وبالتالي سيتم التعرض في الجزء التالي لهدف الدراسة

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية – كلية التجارة – جامعة دمياط

التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وطريقة جمع البيانات، وتوصيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، ونموذج الدراسة، والتحليل الإحصائي، ونتائج الدراسة، والتحليل الإضافي، وتحليل الحساسية.

١-٢-٥ هدف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فروض البحث، وذلك لتحديد مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة كإحدى الآليات الداخلية للحكومة على جودة المراجعة، وكذلك تأثير هيكل الملكية (تركز الملكية، والملكية المؤسسية، والملكية الإدارية) على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة.

٢-٢-٥ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المصرية المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٨. وقد تم اختيار الشركات المحتملة في عينة الدراسة وفقاً للمعايير التالية قياساً على دراسة الحناوي (٢٠٢٠) :

- أ- ألا تنتمي إلى قطاع البنوك أو قطاع الخدمات المالية، نظراً لخضوع الشركات في هذين القطاعين لقواعد إفصاح تختلف عن الشركات غير المالية.
- ب- أن تتوفر لها جميع البيانات اللازمة لقياس المتغيرات خلال فترة الدراسة.
- ج- أن تكون الشركة مسجلة في البورصة المصرية خلال فترة الدراسة.

وقد نتج عن ذلك عينة من ١٠٥ شركة غير مالية بإجمالي مشاهدات ٣١٥ مشاهدة (١٠٥ شركة × ٣ سنوات) موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويوضح الجدول رقم (١) شركات العينة مصنفة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها.

جدول رقم (١) توزيع شركات العينة وفقاً للقطاعات

النسبة	عدد الشركات	القطاع
٧٠,٦%	٨	الموارد الأساسية
٦٠,٧%	٧	الرعاية الصحية والأدوية
١٥,٢%	١٦	العقارات
١٢,٤%	١٣	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
١٥,٢%	١٦	التشييد والبناء
١٦,٣%	١٧	الأغذية والمشروبات
٩,٥%	١٠	السياحة والترفيه
٧,٦%	٨	الكيمائيات

د. ياسر سعيد سعد قنديل

منتجات منزلية وشخصية	١٠	٩,٥%
الإجمالي	١٠٥	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن قطاع الأغذية والمشروبات هو القطاع الأكثر تمثيلاً في العينة بنسبة قدرها ١٦,٣% من شركات العينة، ثم قطاعي العقارات، والتشييد والبناء بنسبة قدرها ١٥,٢% من شركات العينة لكل قطاع. في حين أن قطاع الرعاية الصحية والأدوية هو القطاع الأقل تمثيلاً في العينة بنسبة قدرها ٦,٧% من شركات العينة، ثم قطاعي الموارد الأساسية، والكيمويات بنسبة ٧,٦% من شركات العينة لكل قطاع.

٣-٢-٥ طريقة جمع البيانات

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال معلومات تقرير مجلس الإدارة السنوي، وكذلك معلومات القوائم والتقارير المالية السنوية المنشورة لتلك الشركات، والتي تم الوصول إليها من خلال المواقع الإلكترونية للشركات، وموقع مباشر (<https://www.mubasher.info/countries/eg>)، وموقع البورصة المصرية (<https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>)، وكذلك من خلال شركة مصر لنشر المعلومات.

٤-٢-٥ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (٢) متغيرات الدراسة، والرموز المستخدمة بالنسبة لكل متغير، ونوع المتغير (تابع، أو مستقل، أو مُعدل، أو رقابي) وكيفية قياس كل متغير من هذه المتغيرات.

جدول رقم (٢) توصيف متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

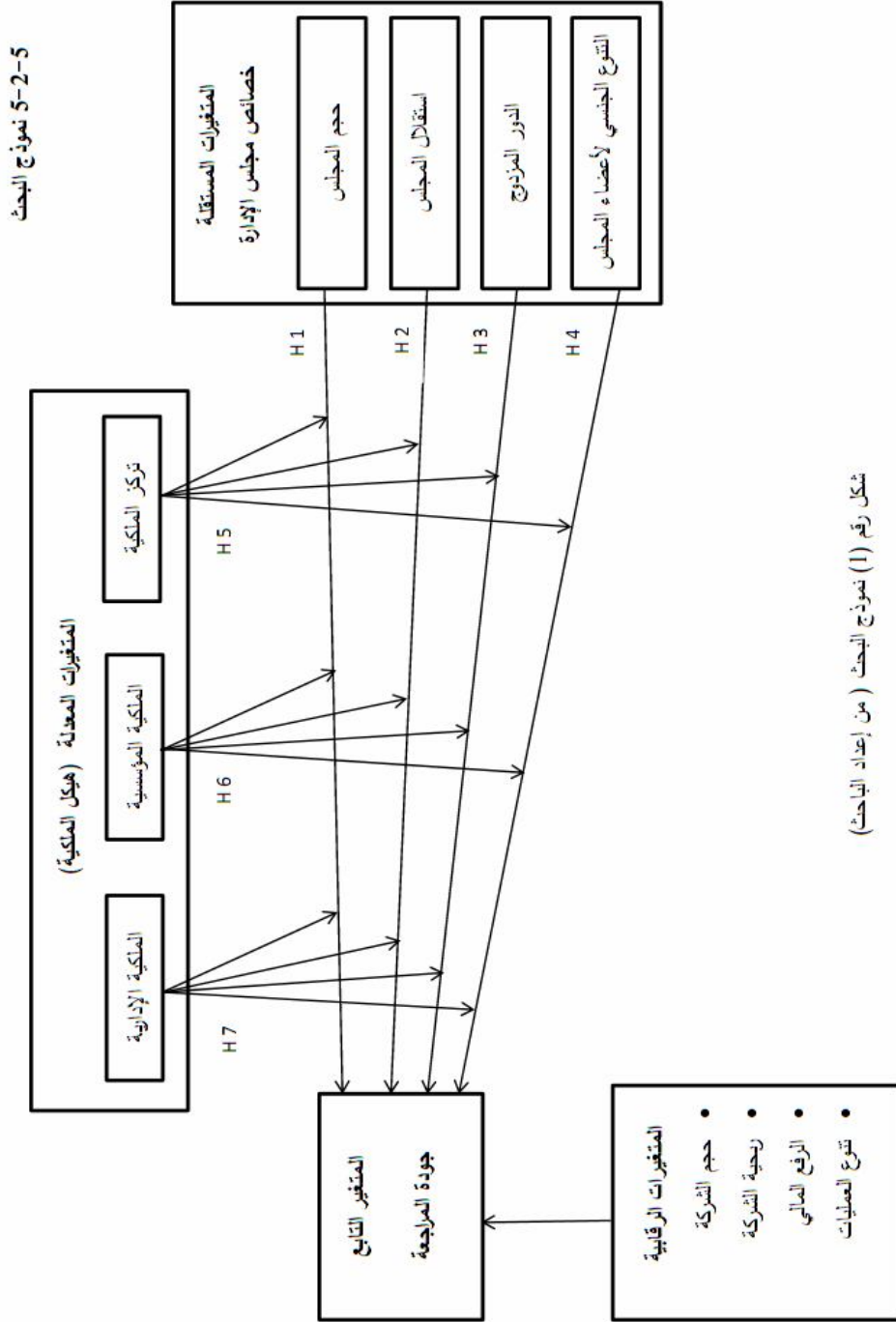
المتغير ورمزه	النوع	توصيف وقياس المتغيرات	التأثير المتوقع
جودة المراجعة (AQ)	تابع	تعني جودة المراجعة التزام المراجع في أدائه لأعمال المراجعة بمعايير المراجعة المتعارف عليها وبأداب وأخلاقيات المهنة بما يمكنه من اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية والتقارير عن نتائج أعماله بصورة موضوعية لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الموثوق فيها. وتم قياسها بدلالة حجم مكتب المراجعة، حيث تأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من خلال أحد المكاتب التي تنتمي إلى المكاتب الأربع الكبرى Big4 ويأخذ القيمة (صفر) في الحالات الأخرى (Zureigat,2011;Gajevszky,2014; Khasharmeh and Joseph, 2017 ; Nnadi et al.,2017 ; Alzeaideen and Al-Rawash, 2018 ; Gerged et al., 2020 ; عيطة, ٢٠٢٠) مع مراعاة أن الجهاز المركزي للمحاسبات يعتبر منشأة كبيرة قياساً على دراسة الصيرفي (٢٠١٧).	

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية – كلية التجارة – جامعة دمياط

المتغير ورمزه	النوع	توصيف وقياس المتغيرات	التأثير المتوقع
حجم مجلس الإدارة (BSIZE)	مستقل	يعني العدد الاجمالي للمديرين في مجلس إدارة الشركة في وقت معين، وقد تم قياسه بالعدد الكلي لأعضاء مجلس الإدارة (Ben-Hassoun et al., 2018; Mustafa et al., 2018; ALawaqleh et al., 2021; الحوشي، ٢٠٢٠)	-
استقلال مجلس الإدارة (BIND)	مستقل	يعني أن يتضمن تشكيل مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين، وقد تم قياسه بنسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (Abdullah et al., 2008; Gajevszky, 2014; Saidu and Aifuwa, 2020; ALawaqleh et al., 2021)	+
الدور المزدوج (BDUAL)	مستقل	يعني أن يتولى نفس الشخص منصب رئيس مجلس الإدارة، والعضو المنتدب. وقد تم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة أن نفس الشخص يجمع منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ويأخذ القيمة (صفر) في الحالات الأخرى (Abdullah et al., 2008; Kuang, 2011; Alfraih, 2017; Ben-Hassoun et al., 2018; ALawaqleh et al., 2021; الحوشي، ٢٠٢٠)	-
التنوع الجنسي لأعضاء المجلس (BDIV)	مستقل	يعني أن يتضمن تشكيل مجلس الإدارة مشاركة النساء، وقد تم قياسه بنسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة النساء إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (Kuang, 2011; Akpotor et al., 2019; Saidu and Aifuwa, 2020; الحوشي، ٢٠٢٠)	+
تركز الملكية (CON)	معدل	يعني تركيز الملكية أن تتركز ملكية أسهم الشركة في يد عدد محدود من المساهمين، وقد تم قياسها من خلال مجموع نسب الأسهم المملوكة لكبار المساهمين الذين يمتلكون ٥% فأكثر من رأس مال الشركة (Zureigat, 2011; Khasharmeh and Joseph, 2017; Alzeaideen and Al-Rawash, 2018; عيطة، ٢٠٢٠، القزاز، ٢٠٢١).	+ -
الملكية المؤسسية (INS)	معدل	تعني الملكية المؤسسية امتلاك المؤسسات لجزء من أسهم رأس مال الشركة، وقد تم قياسها من خلال مجموع نسب الأسهم المملوكة للمؤسسات (Zureigat, 2011; Gajevszky, 2014; Nnadi et al., 2017; Alzeaideen and Al-Rawash, 2018; عيطة، ٢٠٢٠، القزاز، ٢٠٢١)	+ -
الملكية الإدارية (MAN)	معدل	تعني الملكية الإدارية امتلاك الإدارة لجزء من أسهم رأس مال الشركة، وقد تم قياسها من خلال مجموع نسب الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة (Makni et al., 2012; Gajevszky, 2014; Al-Hamadeen et al., 2021; عيطة، ٢٠٢٠، القزاز، ٢٠٢١)	+ -

د. ياسر سعيد سعد قنديل

المتغير ورمزه	النوع	توصيف وقياس المتغيرات	التأثير المتوقع
حجم الشركة (FSIZE)	رقابي	يُعبّر عن الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية والتكنولوجية للشركة، وقد تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية (Alfraih, 2014; Gajevszky, 2017; Saidu and Aifuwa, 2020; Al-Hamadeen et al., 2021) ثم حساب متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، والشركات التي يكون لوغاريتم إجمالي الأصول لها أكبر من أو يساوي المتوسط تأخذ القيمة (1) وتشير للشركات الكبيرة، أما الشركات التي يكون لوغاريتم إجمالي الأصول لها أقل من المتوسط تأخذ القيمة (صفر) وتشير للشركات الصغيرة.	+ -
ربحية الشركة (FROA)	رقابي	تشير ربحية الشركة إلى مقدرة الشركة على تحقيق الربح من خلال الموارد المملوكة لها، وقد تم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول، ويُحسب من خلال قسمة صافي ربح السنة بعد الفوائد والضريبة على إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية (Alfraih, 2017; Al-Hamadeen et al., 2021)	+ -
الرفع المالي (FLEV)	رقابي	يُشير إلى مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل عملياتها، وقد تم قياسه من خلال قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول (Alfraih, 2017; Gajevszky, 2014; Al-Hamadeen et al., 2021)	+ -
تنوع عمليات الشركة (FDIV)	رقابي	يُشير إلى مدى تنوع أنشطة وعمليات الشركة، وقد تم قياسه من خلال مؤشر وجود عمليات تصدير في الشركة، حيث تم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجود عمليات تصدير في الشركة، ويأخذ القيمة (صفر) في الحالات الأخرى (Abernathy et al., 2014; Samaha and Khlif, 2017)	+ -



شكل رقم (1) نموذج البحث (من إعداد الباحث)

د. ياسر سعيد سعد قنديل

يُوضح الشكل رقم (1) نموذج الدراسة حيث خصائص مجلس الإدارة تمثل المتغيرات المستقلة، وجودة المراجعة تمثل المتغير التابع، وهناك مجموعة من المتغيرات المُعدلة التي من المتوقع أن تؤثر على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهي تركيز الملكية، والملكية المؤسسية، والملكية الإدارية. وقد تم التعبير عن هذا النموذج من خلال أربعة نماذج انحدار، حيث ركز نموذج الانحدار الأول على العلاقة الأساسية بين المتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الإدارة) والمتغير التابع (جودة المراجعة). أما نموذج الانحدار الثاني فركز على تأثير تركيز الملكية كمتغير مُعدل على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة، في حين ركز نموذج الانحدار الثالث على تأثير الملكية المؤسسية كمتغير مُعدل على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة، وأخيراً ركز نموذج الانحدار الرابع على تأثير الملكية الإدارية كمتغير مُعدل على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة

النموذج الأول

يركز على العلاقة الأساسية بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة، ويكون كما يلي:-

$$AQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{i,t} + \beta_2 BIND_{i,t} + \beta_3 BDUAL_{i,t} + \beta_4 BDIV_{i,t} + \beta_5 FSIZE_{i,t} + \beta_6 FLEV_{i,t} + \beta_7 FROA_{i,t} + \beta_8 FDIV_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:-

$AQ_{i,t}$:	جودة المراجعة للشركة i عن السنة t .
$BFSIZE_{i,t}$:	حجم مجلس الإدارة للشركة i في السنة t .
$BIND_{i,t}$:	استقلال مجلس الإدارة للشركة i في السنة t .
$BDUAL_{i,t}$:	الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة للشركة i في السنة t .
$BDIV_{i,t}$:	التنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة للشركة i في السنة t .
$FSIZE_{i,t}$:	حجم الشركة i في السنة t .
$FLEV_{i,t}$:	الرفع المالي للشركة i في السنة t .
$FROA_{i,t}$:	ربحية الشركة i في السنة t .
$FDIV_{i,t}$:	تنوع عمليات الشركة i في السنة t .
β_0	:	الجزء الثابت في نموذج الانحدار.
β_1 إلى β_8	:	معاملات نموذج الانحدار.
$\varepsilon_{i,t}$:	الخطأ العشوائي للشركة i للسنة t .

النموذج الثاني

يوضح هذا النموذج التفاعل بين تركيز الملكية وخصائص مجلس الإدارة وكيفية تأثيره على جودة المراجعة، ويكون كما يلي:

$$AQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{i,t} + \beta_2 BIND_{i,t} + \beta_3 BDUAL_{i,t} + \beta_4 BDIV_{i,t} + \beta_5 FSIZE_{i,t} + \beta_6 FLEV_{i,t} + \beta_7 FROA_{i,t} + \beta_8 FDIV_{i,t} + \beta_9 CON_{i,t} + \beta_{10} CON_{i,t} \times BSIZE_{i,t} + \beta_{11} CON_{i,t} \times BIND_{i,t} + \beta_{12} CON_{i,t} \times BDUAL_{i,t} + \beta_{13} CON_{i,t} \times BDIV_{i,t} + \varepsilon_{i,t} .$$

حيث:-

- $CON_{i,t}$: تركيز الملكية للشركة i في السنة t .
- $CON_{i,t} \times BSIZE_{i,t}$: التفاعل بين تركيز الملكية وحجم مجلس الإدارة للشركة i في السنة t .
- $CON_{i,t} \times BIND_{i,t}$: التفاعل بين تركيز الملكية واستقلال مجلس الإدارة للشركة i في السنة t .
- $CON_{i,t} \times BDUAL_{i,t}$: التفاعل بين تركيز الملكية والدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة للشركة i في السنة t .
- $CON_{i,t} \times BDIV_{i,t}$: التفاعل بين تركيز الملكية والتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة للشركة i في السنة t .

وباقى المتغيرات كما في نموذج رقم (١)

النموذج الثالث

يوضح هذا النموذج التفاعل بين الملكية المؤسسية وخصائص مجلس الإدارة وكيفية تأثيره على جودة المراجعة، ويكون كما يلي:

$$AQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{i,t} + \beta_2 BIND_{i,t} + \beta_3 BDUAL_{i,t} + \beta_4 BDIV_{i,t} + \beta_5 INS_{i,t} + \beta_6 FLEV_{i,t} + \beta_7 FROA_{i,t} + \beta_8 FDIV_{i,t} + \beta_9 INS_{i,t} + \beta_{10} INS_{i,t} \times BSIZE_{i,t} + \beta_{11} INS_{i,t} \times BIND_{i,t} + \beta_{12} INS_{i,t} \times BDUAL_{i,t} + \beta_{13} INS_{i,t} \times BDIV_{i,t} + \varepsilon_{i,t} .$$

حيث:

- $INS_{i,t}$: الملكية المؤسسية للشركة i في السنة t .
- $INS_{i,t} \times BSIZE_{i,t}$: التفاعل بين الملكية المؤسسية وحجم مجلس الإدارة للشركة i في السنة t .
- $INS_{i,t} \times BIND_{i,t}$: التفاعل بين الملكية المؤسسية واستقلال مجلس الإدارة للشركة i في السنة t .

د. ياسر سعيد سعد قنديل

التفاعل بين الملكية المؤسسية والدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة للشركة i في السنة t . : $INS_{i,t} \times BDUAL_{i,t}$

التفاعل بين الملكية المؤسسية والتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة للشركة i في السنة t . : $INS_{i,t} \times BDIV_{i,t}$

وباقى المتغيرات كما في نموذج رقم (1)

النموذج الرابع

يوضح هذا النموذج التفاعل بين الملكية الإدارية وخصائص مجلس الإدارة وكيفية تأثيره على جودة المراجعة، ويكون كما يلي:

$$AQ_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BSIZE_{i,t} + \beta_2 BIND_{i,t} + \beta_3 BDUAL_{i,t} + \beta_4 BDIV_{i,t} + \beta_5 FSIZE_{i,t} + \beta_6 FLEV_{i,t} + \beta_7 FROA_{i,t} + \beta_8 FDIV_{i,t} + \beta_9 MAN_{i,t} + \beta_{10} MAN_{i,t} \times BSIZE_{i,t} + \beta_{11} MAN_{i,t} \times BIND_{i,t} + \beta_{12} MAN_{i,t} \times BDUAL_{i,t} + \beta_{13} MAN_{i,t} \times BDIV_{i,t} + \varepsilon_{i,t}.$$

حيث:

الملكية الإدارية للشركة i في السنة t . : $MAN_{i,t}$

التفاعل بين الملكية الإدارية وحجم مجلس الإدارة للشركة i في السنة t . : $MAN_{i,t} \times BSIZE_{i,t}$

التفاعل بين الملكية الإدارية واستقلال مجلس الإدارة للشركة i في السنة t . : $MAN_{i,t} \times BIND_{i,t}$

التفاعل بين الملكية الإدارية والدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة للشركة i في السنة t . : $MAN_{i,t} \times BDUAL_{i,t}$

التفاعل بين الملكية الإدارية والتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة للشركة i في السنة t . : $MAN_{i,t} \times BDIV_{i,t}$

وباقى المتغيرات كما في نموذج رقم (1)

٦-٢-٥ التحليل الإحصائي المستخدم

اعتمد الباحث في التحليل الإحصائي على حزمة البرامج الإحصائية SPSS إصدار ٢٣، وذلك لإجراء تحليل الانحدار لاختبار فروض الدراسة، ونظراً لأن المتغير التابع (جودة المراجعة) متغير ثنائي يأخذ القيمة صفر، وواحد فقد تم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستي الثنائي Binary Logistic Regression قياساً على (Abdullah et al., 2008; Khasharmeh and Joseph, 2017; Alzeaiden and Al-Rawash, 2018).

٧-٢-٥ نتائج الدراسة التطبيقية

سيتم عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال استعراض الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ثم بعد ذلك يتم عرض نتائج اختبار فروض البحث باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي.

١-٧-٢-٥ الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

نظراً لأن متغيرات جودة المراجعة، والدور المزدوج لرئيس المجلس، وحجم الشركة، وتعقد عمليات الشركة هي متغيرات اسمية (Nominal) فقد تم حساب التكرارات الخاصة بها والنسب المئوية للتكرارات كما في جدول رقم (٣)، أما باقي متغيرات الدراسة فهي متغيرات رقمية أو كمية (Scale) فقد تم حساب كلا من المتوسط، والانحراف المعياري، والحد الأدنى، والحد الأقصى لتلك المتغيرات كما في جدول رقم (٤).

جدول رقم (٣) إحصاءات التكرارات والنسب المئوية للتكرارات

النسبة المئوية للتكرارات	التكرارات	المتغيرات	
٦١,٣%	١٩٣	مكاتب كبرى (١)	جودة المراجعة (AQ)
٣٨,٧%	١٢٢	مكاتب أخرى (٠)	
١٠٠%	٣١٥	الإجمالي	
٦٦,٧%	٢١٠	يوجد دور مزدوج (١)	الدور المزدوج لرئيس المجلس (BDUAL)
٣٣,٣%	١٠٥	لا يوجد دور مزدوج (٠)	
١٠٠%	٣١٥	الإجمالي	
٤٩,٥%	١٥٦	كبير (١)	حجم الشركة (FSIZE)
٥٠,٥%	١٥٩	صغير (٠)	
١٠٠%	٣١٥	الإجمالي	
٤٨,٣%	١٥٢	يوجد تنوع (١)	تنوع عمليات الشركة (FDIV)
٥١,٧%	١٦٣	لا يوجد تنوع (٠)	
١٠٠%	٣١٥	الإجمالي	

يتضح من الجدول رقم (٣) أن ٦١,٣% من شركات العينة يتم مراجعتها من قبل المكاتب الكبرى، وتعتبر هذه النسبة متقاربة إلى حد كبير مع ما توصلت له الدراسات السابقة، حيث بلغت نسبة الشركات التي يتم مراجعتها من قبل المكاتب الكبرى ٦٠% في دراسة السيد (٢٠١٨) في جمهورية مصر العربية، ٥٩% في دراسة (Alfraih 2017) في الكويت، و٦٨% في دراسة غريب (٢٠١٦) في المملكة العربية السعودية، و٥٦% في دراسة

د. ياسر سعيد سعد قنديل

(2021) ALawaqleh et al. في الأردن. وفيما يخص الدور المزدوج لرئيس المجلس فقد بلغت نسبة الشركات التي يجمع فيها رئيس المجلس بين منصبه في المجلس ومنصب العضو المنتدب ٦٦,٧% من شركات عينة الدراسة، بما يشير إلى أن عدد كبير من شركات العينة لا تراعي الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. أما فيما يخص حجم الشركة وتعدد عمليات الشركة فنجد أن شركات العينة تتنوع بين الشركات الكبيرة والصغيرة حيث بلغت النسبة المئوية للتكرارات ٤٩,٥% ، ٥٠,٥% على التوالي، وكذلك تتنوع شركات العينة بين الشركات التي لديها تنوع في العمليات وتلك التي ليس لديها تنوع في العمليات حيث بلغت النسبة المئوية للتكرارات ٤٨,٣% ، ٥١,٧% على التوالي.

جدول رقم (٤) إحصاءات المتوسطات والانحراف المعياري

الانحراف المعياري	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتغير
٢,٥٢٩٦٤٦٣	٧,٨١٥٨٧٣	١٧,٠٠٠٠	٣,٠٠٠٠	حجم مجلس الإدارة (BSIZE)
٠,١٩٣٥٠١١	٠,٧٠٥٩٣٧	١,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	استقلال مجلس الإدارة (BIND)
٠,١١٩٥٤٦٢	٠,٠٩٥٨١٠	٠,٥٠٠٠	٠,٠٠٠٠	التنوع الجنسي لأعضاء المجلس (BDIV)
٢٢,٢٠٦١٥٢٤	٦٢,١٥١٣٩٧	٩٨,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	تركز الملكية (CON)
٣٢,٢٧٦٩٦٠٣	٤٨,٦٧٣٢٣٨	٩٨,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	الملكية المؤسسية (INS)
٢٩,٧٦٩٤٧٢٦	٢٦,٩٤٨٨٥١	٩٦,٨٨٠٠	٠,٠٠٠٠	الملكية الإدارية (MAN)
٠,٢٨٤١٠٧١	٠,٤٩١٥٣٢	١,٩٤٩٦	٠,٠٠٠٤٦	الرفع المالي للشركة (FLEV)
٠,١٠٣٤٢٦٠	٠,٠٤٥٦٦٠	٠,٤٨٢٨	٠,٣٧٦٣-	ربحية الشركة (FROA)

يتضح من الجدول رقم (٤) أن متوسط حجم مجلس الإدارة ٧,٨١٥٨٧٣ وبتد أدنى ٣ وبتد أقصى ١٧ مما يعني أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الشركات فيما يخص عدد أعضاء مجلس الإدارة ويرجع ذلك إلى أن دليل الحوكمة المصري لم يحدد عدد أعضاء مجلس الإدارة. أما استقلال المجلس فنجد أن متوسط نسبة استقلال مجلس الإدارة ٧,٠٥٩٣٧ وبتد أدنى صفر وبتد أقصى ١ مما يعني أن معظم الشركات في عينة الدراسة تراعي تطبيق قواعد دليل الحوكمة المصري بأن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين. ومن الجدير بالذكر أن مؤشرات حجم المجلس واستقلال المجلس والدور المزدوج تتفق مع الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة المصرية مثل دراسة الحناوي (٢٠٢٠). وبالنسبة للتنوع الجنسي لأعضاء المجلس نجد أن متوسط نسبة مشاركة النساء في مجلس الإدارة بلغ ٠,٠٩٥٨١٠ بحد أدنى صفر وبتد أقصى ٠,٥٠٥ مما يعني أن نسبة مشاركة النساء في مجالس إدارة الشركات لا تزال متواضعة خلال فترة الدراسة.

وفيما يخص إحصاءات هيكل الملكية، يتضح من الجدول رقم (٤) أن متوسط نسبة تركيز الملكية ٦٢,٢% بحد أدنى صفر وبتد أقصى ٩٨%، مما يعني أن هناك تركيز كبير في الملكية في معظم الشركات وهي سمة شائعة في معظم شركات الدول الناشئة (Guizani and

(Abdalkrim 2021) أما الملكية المؤسسية فقد بلغ متوسط نسبتها ٤٨,٧% بحد أدنى صفر وحد أقصى ٩٨% ، في حين أن الملكية الإدارية قد بلغ متوسط نسبتها ٢٦,٩% بحد أدنى صفر وحد أقصى ٩٦,٩% مما يعني أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الشركات فيما يخص هياكل الملكية. ومن الجدير بالذكر أن مؤشرات تركيز الملكية والملكية المؤسسية والملكية الإدارية تتقارب مع الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة المصرية مثل دراسة القزاز (٢٠٢١). كما يتضح من الجدول رقم (٤) أيضاً أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الشركات فيما يخص ربحية الشركة والرفع المالي، ويمكن تفسير ذلك بأن شركات العينة تنتمي إلى قطاعات صناعية مختلفة.

٥-٢-٧-٢ نتائج اختبار فروض الدراسة من الأول إلى الرابع

تم اختبار فروض الدراسة من الأول إلى الرابع، والمتعلقة بتأثير خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، واستقلال المجلس، والدور المزدوج لرئيس المجلس، والتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة) على جودة المراجعة من خلال نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي، والذي تظهر نتائجه بالجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥) نتائج تحليل نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي الأول

المتغيرات	معامل الانحدار	إحصائية Wald	مستوى المعنوية
حجم مجلس الإدارة (BSIZE)	-١,٣٧٠	٤,٠١٤	٠,٠٤٥
استقلال مجلس الإدارة (BIND)	٢,٤٨٥	٧,٠٦٥	٠,٠٠٨
الدور المزدوج لرئيس المجلس (BDUAL)	٠,٨٩٧	٧,١٠٨	٠,٠٠٨
التنوع الجنسي لأعضاء المجلس (BDIV)	-٢,٩١١	٤,٨٠٤	٠,٠٢٨
حجم الشركة (FSIZE)	١,٠٠٤	٨,٧٦١	٠,٠٠٣
الرفع المالي للشركة (FLEV)	٤,٨٥٩	٣٩,٩٨٧	٠,٠٠٠
ربحية الشركة (FROA)	٨,٦٤٣	٢١,٠٢٨	٠,٠٠٠
تنوع عمليات الشركة (FDIV)	١,٥٥٨	٢٤,٨٧٩	٠,٠٠٠
معامل R^2 Cox&Snell = ٣٥,٧%			
معامل R^2 Nagelkerk = ٤٨,٥%			
إحصائية Chi-square للنموذج = ١٣٩,٢٧			
مستوى المعنوية للنموذج = ٠,٠٠٠			

ويُظهر الجدول رقم (٥) النتائج التالية:

- بلغ معامل R^2 Cox&Snell ٣٥,٧%، ومعامل R^2 Nagelkerke ٤٨,٥% ويشيران إلى أن متغيرات النموذج تفسر ٣٥,٧% من التغيرات في المتغير التابع وفقاً لمقياس Cox & Snell في حين أنها تفسر ٤٨,٥% من التغيرات في المتغير التابع وفقاً لمقياس Nagelkerke. كما يُظهر الجدول أن النموذج كان معنوياً، حيث بلغت قيمة Chi-square ١٣٩,٢٧ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%.

د. ياسر سعيد سعد قنديل

– يوجد تأثير عكسي ومعنوي لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة، حيث بلغ معامل الانحدار له -0,137، بمستوى معنوية 0,045، وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره 5%، أي أن زيادة حجم مجلس الإدارة تقلل من جودة المراجعة، مما يعني قبول فرض الدراسة الأول. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة Kuang (2011) التي أجريت في الصين ودراسة (Mustafa et al. 2018) التي أجريت في تركيا. ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة من منظور نظرية الوكالة بأن زيادة حجم مجلس الإدارة تؤدي إلى صعوبة في التنسيق والاتصال بين أعضائه ومن ثم صعوبة اتخاذ قرارات مما يُضعف من دور مجلس الإدارة في الرقابة، ومن وجهة نظر التوافق بين آليات الحوكمة واختيار المراجع فإن الحوكمة الضعيفة يقابلها انخفاض في الطلب على المراجعة عالية الجودة (Srinidhi et al.,2014). كما يمكن تفسير العلاقة السلبية بين حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة من منظور نظرية الاعتماد على الموارد بأن مجالس الإدارة كبيرة الحجم يكون لديها تنوع في المعرفة والخبرات بما يمكنها من اتخاذ القرارات المثلى ومن وجهة نظر الاستبدال بين آليات الحوكمة واختيار المراجع فإن الحوكمة الجيدة يقابلها انخفاض في جودة المراجعة (Hay et al., 2008).

– يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لاستقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة، حيث بلغ معامل الانحدار له 0,485، بمستوى معنوية 0,008، وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره 5%، أي أن زيادة استقلال مجلس الإدارة تزيد من جودة المراجعة، مما يعني قبول فرض الدراسة الثاني، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة (eg Soliman and Abdel Salam,2012; Alfraih,2017; Abulaila et al.,2019; Enofe and Igbino, 2020; Awadallah, 2020; Al-Hamadeen et al.,2021; حيارات، 2016) ويمكن تفسير ذلك من خلال نظرية الإشارة بأن المديرين المستقلين يكون لديهم حوافز للإشارة لأصحاب المصلحة الحاليين والمحتملين إلى أن الشركة لديها نظام جيد للحوكمة من خلال اختيار مراجعين ذوي جودة مرتفعة، كما أن مجالس الإدارة المستقلة غالباً ما تسعى إلى الحصول على خدمات مراجعة عالية الجودة من أجل حماية رأس مال سمعتها وتعزيز مصالح المساهمين.

– يوجد تأثير إيجابي ومعنوي للدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على جودة المراجعة، حيث بلغ معامل الانحدار له 0,897، بمستوى معنوية 0,008، وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره 5%، أي أن الدور المزدوج لرئيس المجلس يرتبط بزيادة جودة المراجعة، مما يعني عدم قبول فرض الدراسة الثالث، والذي ينص على أن الدور المزدوج لرئيس المجلس يرتبط عكسياً مع جودة المراجعة وتتفق النتيجة التي توصل لها الباحث مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Makni et al. 2012) في تونس، ودراسة عيطة (2020) في المملكة العربية السعودية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الدور المزدوج لرئيس المجلس يعزز من قوة رئيس المجلس، ويؤثر سلباً على سلطات المديرين الآخرين في المجلس، ويزيد من التعارضات بين رئيس المجلس وأعضاء المجلس وبما يُضعف مجلس الإدارة، ووفقاً لمنظور الاستبدال بين آليات الحوكمة فإن المساهمين يتجهون

نحو تعميق آلية الرقابة الخارجية لتعويض ضعف المجلس من خلال توظيف مراجعين ذوي جودة أعلى. كما يمكن تفسير تلك النتيجة أيضاً من خلال نظرية الإشارة بأن رئيس مجلس الإدارة الذي يجمع بين المنصبين يحاول أن يرسل إشارة إيجابية إلى حملة الأسهم وأصحاب المصالح بأن مصالحهم سوف تتوافق مع مصلحته من خلال اختيار مراجعين ذوي جودة مرتفعة (Gul et al. 2009).

- يوجد تأثير عكسي ومعنوي للتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة، حيث بلغ معامل الانحدار له -٢,٩١١ بمسئول معنوية ٠,٠٢٨ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، أي أن زيادة مشاركة النساء في مجلس الإدارة تقلل من جودة المراجعة، مما يعني عدم قبول فرض الدراسة الرابع، والذي ينص على أن التنوع الجنسي يرتبط إيجابياً ومعنوياً مع جودة المراجعة، وتتفق النتيجة التي توصل لها الباحث مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Hamadeen et al. 2021) التي أجريت على بيانات عينة من الشركات غير المالية في الأردن من وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التنوع الجنسي لمجلس الإدارة وجودة المراجعة، ويمكن إرجاع تلك النتيجة إلى ضعف المشاركة النسائية في مجالس إدارات الشركات حيث كانت متوسط نسبة مشاركة النساء في عضوية مجلس الإدارة في شركات العينة ٩,٥% كما سبق توضيحه في الإحصاءات الوصفية للدراسة.

- بالنسبة للمتغيرات الرقابية، نجد أن حجم الشركة له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة، أي أن الشركات الكبيرة الحجم تتجه للتعاقد مع مراقب حسابات ذو جودة مرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة (eg. Alfraih, 2017; Mustafa et al., 2018; Abulaila et al., 2019; Enofe and Igbino, 2020; Al-Hamadeen et al., 2021) بأن الشركات الكبيرة لديها من الإمكانيات والموارد ما يمكنها من التعاقد مع مراقب حسابات ذو جودة مرتفعة. أما متغير درجة الرفع المالي فكان له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة، أي أن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع تتجه للتعاقد مع مراقب حسابات ذو جودة مرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة (eg. Kuang, 2011; Mustafa et al., 2018; Gerged et al., 2020; ALawaqleh et al., 2021) ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات ذات معدلات الاقتراض المرتفع تسعى للتعاقد مع مراقب حسابات ذو جودة مرتفعة حتى تحسن من التصنيف الائتماني للشركة، ومن ثم تحسن من شروط المديونية. كما كان لربحية الشركة تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة، أي أن الشركات ذات الربحية المرتفعة تتجه للتعاقد مع مراقب حسابات ذو جودة مرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة (eg. Gana and Krichen, 2013; Ogoun and Perelayefa, 2020; Guizani and Abdalkrim, 2021) الربحية المرتفعة تسعى لإطفاء المزيد من الثقة والمصادقية على أرباحها من خلال مراجعة حساباتها من خلال مراقب حسابات ينتمي للمكاتب الكبرى. وفيما يخص تنوع عمليات الشركة فكان لها تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة، أي أن الشركات ذات العمليات الأكثر تنوعاً تتجه للتعاقد مع مراقب حسابات ينتمي للمكاتب الكبرى، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة (eg. Soliman and Abdel Salam, 2012).

د. ياسر سعيد سعد قنديل

(Abdullah et al., 2008; Alfraih, 2017; AlQadasi and Abidin, 2018) ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات ذات العمليات المتنوعة تحتاج لإنجاز مراجعة عملياتها المتعددة في وقت قياسي، ولن يتم ذلك إلا من خلال التعاقد مع مراقب حسابات ذو جودة مرتفعة ينتمي لأحد المكاتب الكبرى.

٥-٢-٧-٣ نتيجة اختبار فرض الدراسة الخامس وفرعيته

تم اختبار فرض الدراسة الخامس وفرعيته، والمتعلق بتأثير تركيز الملكية على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة من خلال نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي، والذي تظهر نتائجه بالجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦) نتائج تحليل نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي الثاني

(إدخال تركيز الملكية كمتغير مُعدل)

المتغيرات	معامل الانحدار	إحصائية Wald	مستوى المعنوية
حجم مجلس الإدارة (BSIZE)	-٠,١٧٩	٠,٧٥٠	٠,٣٨٦
استقلال مجلس الإدارة (BIND)	١٣,٧٢٠	١١,٥٤٢	٠,٠٠١
الدور المزدوج لرئيس المجلس (BDUAL)	٤,٤٣٦	٧,٩٨٩	٠,٠٠٥
التنوع الجنسي لأعضاء المجلس (BDIV)	٠,١٣١	٠,٠٠١	٠,٩٧٥
حجم الشركة (FSIZE)	١,٠٣٠	٨,٣١٥	٠,٠٠٤
الرفع المالي للشركة (FLEV)	٥,٤٢٤	٣٩,١٣٤	٠,٠٠٠
ربحية الشركة (FROA)	٩,٣٢٦	١٩,٠٠٠	٠,٠٠٠
تنوع عمليات الشركة (FDIV)	١,٧٤٢	٢٦,٢٤٢	٠,٠٠٠
تركيز الملكية (CON)	٠,١٥٨	٨,٣٨٦	٠,٠٠٤
CON × BSIZE	٠,٠٠٢	٠,٢٥٤	٠,٦١٤
CON × BIND	-٠,١٧١	٧,٩٦٨	٠,٠٠٥
CON × BDUAL	-٠,٠٥٣	٥,٢١٩	٠,٠٢٢
CON × BDIV	-٠,٠٥٢	٠,٦٤٧	٠,٤٢١
معامل R^2 Cox&Snell = ٣٨,٩%			
معامل R^2 Nagelkerk = ٥٢,٨%			
إحصائية Chi-square للنموذج = ١٥٥,٣٢			
مستوى المعنوية للنموذج = ٠,٠٠٠			

ويُظهر الجدول رقم (٦) النتائج التالية:

- بلغ معامل R^2 Cox&Snell ٣٨,٩%، ومعامل Nagelkerke R^2 ٥٢,٨% ويشيران إلى أن متغيرات النموذج تفسر ٣٨,٩% من التغيرات في المتغير التابع وفقاً لمقياس Cox & Snell في حين أنها تفسر ٥٢,٨% من التغيرات في المتغير التابع وفقاً لمقياس Nagelkerke، ومن الملاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج قد زادت بعد إدخال متغير تركيز الملكية كمتغير مُعدل على النموذج الأول حيث ارتفع معامل R^2 Cox&Snell من ٣٥,٧% إلى ٣٨,٩% وكذلك ارتفع معامل Nagelkerke R^2 من ٤٨,٥% إلى ٥٢,٨%. كما يُظهر الجدول أن النموذج كان معنوياً، حيث بلغت قيمة Chi-square ١٥٥,٣٢ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%.
- يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لكل من استقلال مجلس الإدارة والدور المزدوج لرئيس المجلس على جودة المراجعة، حيث بلغ معامل الانحدار لكل منهما ١٣,٧٢٠، ٤,٤٣٦ على التوالي، بمستوى المعنوية ٠,٠٠١، ٠,٠٠٥ على التوالي، وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الباحث في النموذج الأول، بما يشير إلى تدعيم النتائج التي تم التوصل إليها في النموذج الأول فيما يخص فرضي الدراسة الثاني والثالث. أما متغيري حجم مجلس الإدارة والتنوع الجنسي لأعضاء المجلس فنجد أنها غير معنوية؛ حيث كان مستوى المعنوية لكل منهما أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، على الرغم من أنها كانت معنوية في النموذج الأول.
- المتغيرات الرقابية وهي حجم الشركة، والرفع المالي، وربحية الشركة، وتنوع عمليات الشركة لها تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة، حيث كان مستوى المعنوية لكل منهم أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% كما في النموذج الأول.
- يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لتركز الملكية على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار له ٠,١٥٨ بمستوى معنوية ٠,٠٠٤ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة (Rusmin et al., 2009; Makni et al., 2012; Kheirollahi et al., 2014; Darmadi, 2016; Nnadi et al., 2017). أما فيما يتعلق بتأثير التفاعل بين خصائص مجلس الإدارة وتركز الملكية على جودة المراجعة فنجد أن التفاعل بين حجم مجلس الإدارة وتركز الملكية إيجابي غير معنوي حيث بلغ معامل الانحدار ٠,٠٠٢ بمستوى معنوية ٠,٦١٤ وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% مما يعني عدم قبول فرض الدراسة H5a. أما التفاعل بين استقلال مجلس الإدارة وتركز الملكية فنجد أن له تأثير سلبي ومعنوي على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار -٠,١٧١ بمستوى معنوية ٠,٠٠٥ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% مما يعني قبول فرض الدراسة H5b بأن تأثير استقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة يختلف باختلاف درجة تركز الملكية، ويمكن تفسير ذلك بأن تركز الملكية يُقلل من تعارض المصالح بين المديرين والملاك، ومن ثم يُضعف من تأثير استقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة. وبالمثل نجد أن التفاعل بين الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة وتركز الملكية له تأثير سلبي ومعنوي على جودة المراجعة حيث بلغ معامل

د. ياسر سعيد سعد قنديل

الانحدار-٠،٠٥٣، بمستوى معنوية ٠،٠٢٢، وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% مما يعني قبول فرض الدراسة H5c بأن تأثير الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على جودة المراجعة يختلف باختلاف درجة تركيز الملكية. وأخيراً نجد أن التفاعل بين التنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة وتركيز الملكية له تأثير سلبي غير معنوي على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار -٠،٠٥٢، بمستوى معنوية ٠،٤٢١، وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% مما يعني عدم قبول فرض الدراسة H5d. ويرى الباحث من نتائج اختبار فرعيات الفرض الخامس أنه يمكن قبوله بصورة جزئية حيث يختلف تأثير كل من استقلال مجلس الإدارة والدور المزدوج لرئيس المجلس على جودة المراجعة باختلاف درجة تركيز الملكية.

٥-٢-٧-٤ نتيجة اختبار فرض الدراسة السادس وفرعياته

تم اختبار فرض الدراسة السادس وفرعياته، والمتعلق بتأثير الملكية المؤسسية على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة من خلال نموذج الانحدار اللوجيستي الثنائي، والذي تظهر نتائجه بالجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) نتائج تحليل نموذج الانحدار اللوجيستي الثنائي الثالث

(إدخال الملكية المؤسسية كمتغير مُعدل)

المتغيرات	معامل الانحدار	إحصائية Wald	مستوى المعنوية
حجم مجلس الإدارة (BSIZE)	-٠،٢٢٩	٣،٩٥٣	٠،٠٤٧
استقلال مجلس الإدارة (BIND)	٧،٠٤٥	١٠،٣٥٩	٠،٠٠١
الدور المزدوج لرئيس المجلس (BDUAL)	١،٤٣٠	٤،٤٤٦	٠،٠٣٥
التنوع الجنسي لأعضاء المجلس (BDIV)	١،٨٨٠	٠،٥٦٢	٠،٤٥٤
حجم الشركة (FSIZE)	٠،٩٠٩	٥،٦٠٣	٠،٠١٨
الرفع المالي للشركة (FLEV)	٤،٥٣٥	٢٨،٣٨٣	٠،٠٠٠
ربحية الشركة (FROA)	٧،١١٨	٩،٩٣٠	٠،٠٠٢
تنوع عمليات الشركة (FDIV)	١،٧٢٥	٢٤،٥٥١	٠،٠٠٠
الملكية المؤسسية (INS)	٠،٠٩٩	١٠،٠٢٣	٠،٠٠٢
INS × BSIZE	٠،٠٠٢	٠،٦٢٠	٠،٤٣١
INS × BIND	-٠،١٠٤	٧،١٧٥	٠،٠٠٧
INS × BDUAL	-٠،٠٠٩	٠،٤٩٩	٠،٤٨٠
INS × BDIV	-٠،١٠٣	٤،٦٧٧	٠،٠٣١
معامل R ² Cox&Snell = ٤٢،٣%			
معامل R ² Nagelkerk = ٥٧،٤%			
إحصائية Chi-square للنموذج = ١٧٣،٠٥			
مستوى المعنوية للنموذج = ٠،٠٠٠			

ويُظهر الجدول رقم (٧) النتائج التالية:

- بلغ معامل R^2 Cox&Snell ٤٢,٣%، ومعامل Nagelkerke R^2 ٥٧,٤% ويشيران إلى أن متغيرات النموذج تفسر ٤٢,٣% من التغيرات في المتغير التابع وفقاً لمقياس Cox & Snell في حين أنها تفسر ٥٧,٤% من التغيرات في المتغير التابع وفقاً لمقياس Nagelkerke. ومن الملاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج قد زادت بعد إدخال متغير الملكية المؤسسية كمتغير مُعدل على النموذج الأول حيث ارتفع معامل R^2 Cox&Snell من ٣٥,٧% إلى ٤٢,٣% وكذلك ارتفع معامل Nagelkerke R^2 من ٤٨,٥% إلى ٥٧,٤%. كما يُظهر الجدول أن النموذج كان معنوياً، حيث بلغت قيمة Chi-square ١٧٣,٠٥ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%.
- يوجد تأثير سلبي ومعنوي لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار له -٠,٢٢٩، بمستوى معنوية ٠,٠٠٤٧ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، كما يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لكل من استقلال مجلس الإدارة والدور المزدوج لرئيس المجلس على جودة المراجعة، حيث بلغ معامل الانحدار لكل منهما ١,٤٣٠، ٧,٠٤٥ على التوالي، بمستوى المعنوية ٠,٠٠٠١، ٠,٠٠٣٥ على التوالي، وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الباحث في النموذج الأول، بما يشير إلى تدعيم النتائج التي تم التوصل إليها في النموذج الأول فيما يخص فروض الدراسة الأول والثاني والثالث. أما متغير التنوع الجنسي لأعضاء المجلس فنجد أنه غير معنوي؛ حيث كان مستوى المعنوية له أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، على الرغم من أنه كان معنوياً في النموذج الأول.
- المتغيرات الرقابية وهي حجم الشركة، والرفع المالي، وربحية الشركة، وتنوع عمليات الشركة لها تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة حيث كان مستوى المعنوية لكل منهم أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% كما في النموذج الأول.
- يوجد تأثير إيجابي ومعنوي للملكية المؤسسية على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار لها ٠,٠٩٩، بمستوى معنوية ٠,٠٠٠٢ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة (Zureigat, 2011; Alhababsah, 2019; Gerged et al., 2020; Qawqzeh et al., 2021; Guizani and Abdalkrim, 2021). أما فيما يتعلق بتأثير التفاعل بين خصائص مجلس الإدارة والملكية المؤسسية على جودة المراجعة فنجد أن التفاعل بين حجم مجلس الإدارة والملكية المؤسسية إيجابي غير معنوي حيث بلغ معامل الانحدار ٠,٠٠٢، بمستوى معنوية ٠,٤٣١ وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% مما يعني عدم قبول فرض الدراسة H6a. أما التفاعل بين استقلال مجلس الإدارة والملكية المؤسسية فنجد أن له تأثير سلبي ومعنوي على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار -٠,١٠٤، بمستوى معنوية ٠,٠٠٠٧ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% مما يعني قبول فرض الدراسة H6b بأن تأثير استقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة يختلف باختلاف درجة الملكية المؤسسية، ويمكن تفسير ذلك بأنه في حالة الملكية المؤسسية يزداد اهتمام الملاك المؤسسيين بمراقبة مديري الشركات وقد استخدموا قوتهم التصويتية لتغيير تشكيل مجلس

د. ياسر سعيد سعد قنديل

الإدارة مما يُضعف من تأثير استقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة. أما التفاعل بين الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة والملكية المؤسسية فله تأثير سلبي وغير معنوي على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار -0.009، بمستوى معنوية 0.480، وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره 5% مما يعني عدم قبول فرض الدراسة H6c. وأخيراً نجد أن التفاعل بين التنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة والملكية المؤسسية له تأثير سلبي ومعنوي على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار -0.103، بمستوى معنوية 0.031، وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره 5% مما يعني قبول فرض الدراسة H6d بأن تأثير التنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة يختلف باختلاف درجة الملكية المؤسسية. ويرى الباحث من نتائج اختبار فرعيات الفرض السادس أنه يمكن قبول الفرض السادس بصورة جزئية حيث يختلف تأثير كل من استقلال مجلس الإدارة والتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة باختلاف درجة الملكية المؤسسية.

٥-٧-٢-٥ نتيجة اختبار فرض الدراسة السابع وفرعياته

تم اختبار فرض الدراسة السابع وفرعياته، والمتعلق بتأثير الملكية الإدارية على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة من خلال نموذج الانحدار اللوجيستي الثنائي، والذي تظهر نتائجه بالجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨) نتائج تحليل نموذج الانحدار اللوجيستي الثنائي الرابع

(إدخال الملكية الإدارية كمتغير مُعدل)

المتغيرات	معامل الانحدار	إحصائية Wald	مستوى المعنوية
حجم مجلس الإدارة (BSIZE)	-0.214	3.755	0.053
استقلال مجلس الإدارة (BIND)	-1.056	0.683	0.409
الدور المزدوج لرئيس المجلس (BDUAL)	1.868	12.346	0.000
التنوع الجنسي لأعضاء المجلس (BDIV)	-4.870	5.717	0.017
حجم الشركة (FSIZE)	1.155	8.464	0.004
الرفع المالي للشركة (FLEV)	6.064	38.786	0.000
ربحية الشركة (FROA)	9.724	18.000	0.000
تنوع عمليات الشركة (FDIV)	1.628	22.610	0.000
الملكية الإدارية (MAN)	-0.138	16.977	0.000
MAN × BSIZE	0.003	1.351	0.245
MAN × BIND	0.176	19.075	0.000
MAN × BDUAL	-0.036	7.154	0.007
MAN × BDIV	0.065	1.679	0.195

معامل R^2 Cox&Snell = 43.3%
 معامل R^2 Nagelkerk = 58.8%
 إحصائية Chi-square للنموذج = 178.83
 مستوى المعنوية للنموذج = 0.000

ويُظهر الجدول رقم (٨) النتائج التالية:

- بلغ معامل R^2 Cox&Snell ٤٣,٣%، ومعامل R^2 Nagelkerke ٥٨,٨% ويشيران إلى أن متغيرات النموذج تفسر ٤٣,٣% من التغيرات في المتغير التابع وفقاً لمقياس Cox&Snell في حين أنها تفسر ٥٨,٨% من التغيرات في المتغير التابع وفقاً لمقياس Nagelkerke، ومن الملاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج قد زادت بعد إدخال متغير الملكية الإدارية كمتغير مُعدل على النموذج الأول حيث ارتفع معامل R^2 Cox&Snell من ٣٥,٧% إلى ٤٣,٣% وكذلك ارتفع معامل R^2 Nagelkerke من ٤٨,٥% إلى ٥٨,٨%. كما يُظهر الجدول أن النموذج كان معنوياً، حيث بلغت قيمة Chi-square ١٧٨,٨٣ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%.
- يوجد تأثير إيجابي ومعنوي للدور المزدوج لرئيس المجلس على جودة المراجعة، حيث بلغ معامل الانحدار له ١,٨٦٨ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، في حين يوجد تأثير سلبي ومعنوي للتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة، حيث بلغ معامل الانحدار له -٤,٨٧٠ بمستوى معنوية ٠,٠٠١٧ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الباحث في النموذج الأول، بما يشير إلى تدعيم النتائج التي تم التوصل إليها في النموذج الأول فيما يخص فرضي الدراسة الثالث والرابع. أما متغيري حجم مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة فنجد أنها غير معنوية؛ حيث كان مستوى المعنوية لكل منهما أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، على الرغم من أنها كانت معنوية في النموذج الأول.
- المتغيرات الرقابية وهي حجم الشركة، والرفع المالي، وربحية الشركة، وتنوع عمليات الشركة لها تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة حيث كان مستوى المعنوية لكل منهم أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% كما في النموذج الأول.
- يوجد تأثير سلبي ومعنوي للملكية الإدارية على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار له -٠,١٣٨ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% وتتفق تلك النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة (O'sullivan, 2000; AI- Hamadeen et al., 2021; حيارات، ٢٠١٦) أما فيما يتعلق بتأثير التفاعل بين خصائص مجلس الإدارة والملكية الإدارية على جودة المراجعة فنجد أن التفاعل بين حجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية إيجابي غير معنوي حيث بلغ معامل الانحدار ٠,٠٠٠٣ بمستوى معنوية ٠,٢٤٥ وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% مما يعني عدم قبول فرض الدراسة H7a. أما التفاعل بين استقلال مجلس الإدارة والملكية الإدارية فنجد أن له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار ٠,١٧٦ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% مما يعني قبول فرض الدراسة H7b بأن تأثير استقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة يختلف باختلاف درجة الملكية الإدارية، أما التفاعل بين الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة والملكية الإدارية له تأثير سلبي ومعنوي على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار -٠,٠٣٦ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠٧ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% مما

د. ياسر سعيد سعد قنديل

يعني قبول فرض الدراسة H7c بأن تأثير الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على جودة المراجعة يختلف باختلاف درجة الملكية الإدارية. وأخيراً نجد أن التفاعل بين التنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة والملكية الإدارية له تأثير إيجابي غير معنوي على جودة المراجعة حيث بلغ معامل الانحدار ٠,٠٦٥، بمستوى معنوية ٠,١٩٥، وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥% مما يعني عدم قبول فرض الدراسة H7d. ويرى الباحث من نتائج اختبار فرعيات الفرض السابع أنه يمكن قبوله بصورة جزئية حيث يختلف تأثير كل من استقلال مجلس الإدارة والدور المزدوج لرئيس المجلس على جودة المراجعة باختلاف درجة الملكية الإدارية.

٥-٢-٨ التحليل الإضافي: تأثير فعالية لجنة المراجعة على جودة المراجعة

أشار العديد من الدراسات السابقة إلى أن لجان المراجعة في الشركات يمكن أن تلعب دوراً هاماً في ترشيح واختيار مراقب الحسابات ومتابعة أعماله بما ينعكس على جودة المراجعة، فقد توصلت دراسة (Soliman and Abdel Salam (2012 التي أجريت على بيانات عينة من الشركات المصرية إلى أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين وجود لجنة المراجعة وجودة المراجعة، وقد أيدت نتائج دراسة عاشور (٢٠١٩) النتيجة السابقة حيث توصلت إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين خصائص لجنة المراجعة (حجم اللجنة، واستقلال أعضاء اللجنة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة) وجودة المراجعة في البيئة المصرية. وباستخدام بيانات عينة من الشركات التركية فقد توصلت دراسة (Mustafa et al. (2018 إلى أن كل من حجم واستقلال لجنة المراجعة له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة، وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (Khudhair et al. (2019 التي أجريت على بيانات عينة من الشركات العراقية إلى أن استقلال لجنة المراجعة له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة، كما توصلت دراسة (Sukma and Bernawati (2019 التي أجريت على بيانات عينة من الشركات الاندونيسية إلى أن حجم لجنة المراجعة له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة المراجعة.

ولذلك قام الباحث بإجراء تحليل إضافي بإدخال متغير فعالية لجنة المراجعة على نموذج الدراسة الأساسي الأول كمتغير رقابي إضافي. وقد تم قياس فعالية لجنة المراجعة من خلال إعداد مؤشر مكون من أربعة عناصر استرشاداً بدراسة (Hasballah and Ilyas (2019 ودراسة (Habbash (2013 والعناصر الأربع هي؛ حجم اللجنة (حيث إذا كان عدد أعضاء اللجنة ٣ أعضاء فأكثر تأخذ القيمة ١ وإذا كان غير ذلك تأخذ القيمة صفر) واستقلال اللجنة (حيث إذا كان هناك عضو مستقل على الأقل في اللجنة تأخذ القيمة ١ وإذا كان غير ذلك تأخذ القيمة صفر) والخبرة المالية لأعضاء اللجنة (حيث إذا كان هناك عضو على الأقل لديه خبرة مالية ومحاسبية تأخذ القيمة ١ وإذا كان غير ذلك تأخذ القيمة صفر) وعدد اجتماعات اللجنة (حيث إذا كان عدد اجتماعات اللجنة ٤ اجتماعات فأكثر تأخذ القيمة ١ وإذا كان غير ذلك تأخذ القيمة صفر). ثم بعد ذلك يتم جمع درجات العناصر الأربع السابقة لكل مفردة من مفردات العينة، ثم يتم قسمة مجموع الدرجات على ٤ (الحد الأقصى لمجموع الدرجات) نصل إلى قيمة مؤشر فعالية لجنة المراجعة. وتم إعادة إجراء تحليل الانحدار اللوجيستي الثنائي على النموذج الأول، والذي تظهر نتائجه في جدول رقم (٩) مقارنة مع نتائج التحليل الأساسي.

جدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي للنموذج الأول
(التحليل الإضافي مقارنة مع التحليل الأساسي)

التحليل الإضافي			التحليل الأساسي			المتغيرات
مستوى المعنوية	إحصائية Wald	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	إحصائية Wald	معامل الانحدار	
٠,٠٤٧	٣,٩٥٥	٠,١٣٩-	٠,٠٤٥	٤,٠١٤	٠,١٣٧-	حجم مجلس الإدارة (BSIZE)
٠,٠١١	٦,٤١٥	٢,٣٨٠	٠,٠٠٨	٧,٠٦٥	٢,٤٨٥	استقلال مجلس الإدارة (BIND)
٠,٠٠٥	٧,٩٩٤	٠,٩٧٤	٠,٠٠٨	٧,١٠٨	٠,٨٩٧	الدور المزدوج لرئيس المجلس (BDUAL)
٠,٠٢١	٥,٣١٠	٣,٠٦١-	٠,٠٢٨	٤,٨٠٤	٢,٩١١-	التنوع الجنسي لأعضاء المجلس (BDIV)
٠,٠٠٣	٨,٧٧٣	١,٠١٧	٠,٠٠٣	٨,٧٦١	١,٠٠٤	حجم الشركة (FSIZE)
٠,٠٠٠	٤١,٥٥٩	٥,٢٠٤	٠,٠٠٠	٣٩,٩٨٧	٤,٨٥٩	الرفع المالي للشركة (FLEV)
٠,٠٠٠	١٧,٩٢٠	٨,٤٥٨	٠,٠٠٠	٢١,٠٢٨	٨,٦٤٣	ربحية الشركة (FROA)
٠,٠٠٠	٢٥,٨١٤	١,٦٢٣	٠,٠٠٠	٢٤,٨٧٩	١,٥٥٨	تنوع عمليات الشركة (FDIV)
٠,٠١١	٦,٥٣٤	٢,١٩٧	-	-	-	فعالية لجنة المراجعة (ACE)
	%٣٧,١			%٣٥,٧		معامل R ² Cox&Snell
	%٥٠,٣			%٤٨,٥		معامل R ² Nagelkerk
	١٤٥,٩٩			١٣٩,٢٧		إحصائية Chi-square للنموذج
	٠,٠٠٠			٠,٠٠٠		مستوى المعنوية للنموذج

ويُظهر الجدول رقم (٩) النتائج التالية:

- زادت القوة التفسيرية للنموذج بعد إدخال متغير فعالية لجنة المراجعة كمتغير رقابي إضافي على النموذج الأساسي الأول حيث ارتفع معامل R² Cox&Snell من ٣٥,٧% إلى ٣٧,١% وكذلك ارتفع معامل R² Nagelkerke من ٤٨,٥% إلى ٥٠,٣%. كما ارتفعت قيمة Chi-square من ١٣٩,٢٧ إلى ١٤٥,٩٩ ولا يزال النموذج معنوياً حيث مستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%.
- يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لفعالية لجنة المراجعة على جودة المراجعة، حيث بلغ معامل الانحدار لها ٢,١٩٧ بمستوى معنوية ٠,٠١١ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%، أي أن زيادة فعالية لجنة المراجعة تزيد من جودة المراجعة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه العديد من الدراسات السابقة؛ (eg.Soliman and Abdel Salam, 2012; Mustafa et al., 2018; Khudhair et al., 2019; Sukma and Bernawati, 2019; عاشور، ٢٠١٩) ويمكن تفسير ذلك بأن من مهام لجنة المراجعة التوصية باختيار

د. ياسر سعيد سعد قنديل

مراقب الحسابات فضلاً عن متابعة أعماله والتدخل لحل أي تعارضات بين مراقب الحسابات وإدارة الشركة بما يزيد من استقلال مراقب الحسابات ومن ثم يحسن من جودة المراجعة.

– فيما يخص تأثير المتغيرات المستقلة (حجم المجلس، واستقلال المجلس، والدور المزدوج، والتنوع الجنسي لأعضاء المجلس) وباقي المتغيرات الرقابية (حجم الشركة، والرفع المالي، درجة الربحية، وتنوع عمليات الشركة) نجد أن نتائج التحليل الإضافي تكاد تكون متطابقة مع نتائج التحليل الأساسي مما يدعم النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي.

٩-٢-٥ تحليل الحساسية: تغيير طريقة قياس متغير مستقل

تم استخدام تحليل الحساسية للتحقق من دقة النتائج الرئيسية للبحث، حيث تم تغيير طريقة قياس متغير التنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة من خلال استخدام مؤشر عدد النساء في مجلس الإدارة قياساً على دراسة Oriakhi (2020) وتم إعادة تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي على مستوى نماذج الدراسة الأربع والذي تظهر نتائجه في جدول رقم (١٠) مقارناً مع نتائج التحليل الأساسي.

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي لنماذج الدراسة

(تحليل الحساسية مقارن مع التحليل الأساسي)

النموذج الأول						المتغيرات
تحليل الحساسية			التحليل الأساسي			
مستوى المعنوية	إحصائية Wald	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	إحصائية Wald	معامل الانحدار	
٠,٢٦٠	١,٢٦٨	٠,٠٨٤-	٠,٠٤٥	٤,٠١٤	٠,١٣٧-	حجم مجلس الإدارة (BSIZE)
٠,٠٠٩	٦,٨٢٠	٢,٤٣٣	٠,٠٠٨	٧,٠٦٥	٢,٤٨٥	استقلال مجلس الإدارة (BIND)
٠,٠٠٦	٧,٥٢٨	٠,٩٢٩	٠,٠٠٨	٧,١٠٨	٠,٨٩٧	الدور المزدوج لرئيس المجلس (BDUAL)
٠,٠١١	٦,٤٥٧	٠,٤١٧-	٠,٠٢٨	٤,٨٠٤	٢,٩١١-	التنوع الجنسي لأعضاء المجلس (BDIV)
٠,٠٠٤	٨,٢٣٦	٠,٩٧٦	٠,٠٠٣	٨,٧٦١	١,٠٠٤	حجم الشركة (FSIZE)
٠,٠٠٠	٤٠,٤٣١	٤,٨٨٤	٠,٠٠٠	٣٩,٩٨٧	٤,٨٥٩	الرفع المالي للشركة (FLEV)
٠,٠٠٠	٢٠,٨٧٢	٨,٦٦٠	٠,٠٠٠	٢١,٠٢٨	٨,٦٤٣	ربحية الشركة (FROA)
٠,٠٠٠	٢٥,٥٨٥	١,٥٨٩	٠,٠٠٠	٢٤,٨٧٩	١,٥٥٨	تنوع عمليات الشركة (FDIV)
	%٣٦,١			%٣٥,٧		معامل R ² Cox&Snell
	%٤٩			%٤٨,٥		معامل R ² Nagelkerk
	١٤٠,٩٩			١٣٩,٢٧		إحصائية Chi-square للنموذج
	٠,٠٠٠			٠,٠٠٠		مستوى المعنوية للنموذج

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية - كلية التجارة - جامعة دمياط

النموذج الثاني (إدخال تركيز الملكية كمتغير مُعدل)						المتغيرات
تحليل الحساسية			التحليل الأساسي			
مستوى المعنوية	إحصائية Wald	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	إحصائية Wald	معامل الانحدار	
٠,٥١٧	٠,٤٢٠	٠,١٤٥-	٠,٣٨٦	٠,٧٥٠	٠,١٧٩-	حجم مجلس الإدارة (BSIZE)
٠,٠٠١	١١,٦٨١	١٣,٩٢٧	٠,٠٠١	١١,٥٤٢	١٣,٧٢٠	استقلال مجلس الإدارة (BIND)
٠,٠٠٥	٧,٩٣٤	٤,٥٤٦	٠,٠٠٥	٧,٩٨٩	٤,٤٣٦	الدور المزدوج لرئيس المجلس (BDUAL)
٠,٩٦١	٠,٠٠٢	٠,٠٢٨-	٠,٩٧٥	٠,٠٠١	٠,١٣١	التنوع الجنسي لأعضاء المجلس (BDIV)
٠,٠٠٦	٧,٥٦٦	٠,٩٨٨	٠,٠٠٤	٨,٣١٥	١,٠٣٠	حجم الشركة (FSIZE)
٠,٠٠٠	٣٩,٦٤٣	٥,٤٧٣	٠,٠٠٠	٣٩,١٣٤	٥,٤٢٤	الرفع المالي للشركة (FLEV)
٠,٠٠٠	١٩,١٧١	٩,٤٠٥	٠,٠٠٠	١٩,٠٠٠	٩,٣٢٦	ربحية الشركة (FROA)
٠,٠٠٠	٢٦,٦٥٧	١,٧٧١	٠,٠٠٠	٢٦,٢٤٢	١,٧٤٢	تنوع عمليات الشركة (FDIV)
٠,٠٠٥	٧,٨٩٩	٠,١٥٩	٠,٠٠٤	٨,٣٨٦	٠,١٥٨	تركز الملكية (CON)
٠,٥٧٣	٠,٣١٧	٠,٠٠٢	٠,٦١٤	٠,٢٥٤	٠,٠٠٢	CON × BSIZE
٠,٠٠٤	٨,١٦٧	٠,١٧٥-	٠,٠٠٥	٧,٩٦٨	٠,١٧١-	CON × BIND
٠,٠٢٣	٥,١٦٩	٠,٠٥٤-	٠,٠٢٢	٥,٢١٩	٠,٠٥٣-	CON × BDUAL
٠,٤٥٧	٠,٥٥٣	٠,٠٠٧-	٠,٤٢١	٠,٦٤٧	٠,٠٥٢-	CON × BDIV
R ² Cox&Snell معامل			R ² Nagelkerk معامل			معامل R ² Cox&Snell معامل R ² Nagelkerk إحصائية Chi-square للنموذج مستوى المعنوية للنموذج
٣٩,٣%			٣٨,٩%			
٥٣,٣%			٥٢,٨%			
١٥٧,٢٥			١٥٥,٣٢			
النموذج الثالث (إدخال الملكية المؤسسية كمتغير مُعدل)						المتغيرات
تحليل الحساسية			التحليل الأساسي			
مستوى المعنوية	إحصائية Wald	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	إحصائية Wald	معامل الانحدار	
٠,٠٤٨	٣,٩٢٤	٠,٢٥٧-	٠,٠٤٧	٣,٩٥٣	٠,٢٢٩-	حجم مجلس الإدارة (BSIZE)
٠,٠٠١	١٠,٣٦٣	٧,٠٤١	٠,٠٠١	١٠,٣٥٩	٧,٠٤٥	استقلال مجلس الإدارة (BIND)
٠,٠٤١	٤,١٥٩	١,٤١٤	٠,٠٣٥	٤,٤٤٦	١,٤٣٠	الدور المزدوج لرئيس المجلس (BDUAL)

د. ياسر سعيد سعد قنديل

٠,٤٨٩	٠,٤٧٩	٠,٢٣٧	٠,٤٥٤	٠,٥٦٢	١,٨٨٠	التنوع الجنسي لأعضاء المجلس (BDIV)
٠,٠٢٥	٥,٠٣٧	٠,٨٦٤	٠,٠١٨	٥,٦٠٣	٠,٩٠٩	حجم الشركة (FSIZE)
٠,٠٠٠	٢٨,٨٠٢	٤,٥٨٩	٠,٠٠٠	٢٨,٣٨٣	٤,٥٣٥	الرفع المالي للشركة (FLEV)
٠,٠٠٠١	١٠,٤٤٢	٧,٢٨٦	٠,٠٠٠٢	٩,٩٣٠	٧,١١٨	ربحية الشركة (FROA)
٠,٠٠٠٠	٢٤,٦٦٠	١,٧٢٢	٠,٠٠٠٠	٢٤,٥٥١	١,٧٢٥	تنوع عمليات الشركة (FDIV)
٠,٠٠٠٦	٧,٧٠٢	٠,٠٨٨	٠,٠٠٠٢	١٠,٠٢٣	٠,٠٩٩	الملكية المؤسسية (INS)
٠,٢٠٥	١,٦٠٨	٠,٠٠٣	٠,٤٣١	٠,٦٢٠	٠,٠٠٢	INS × BSIZE
٠,٠٠٠٨	٧,١١١	٠,١٠٤-	٠,٠٠٠٧	٧,١٧٥	٠,١٠٤-	INS × BIND
٠,٤٨١	٠,٤٩٦	٠,٠٠٩-	٠,٤٨٠	٠,٤٩٩	٠,٠٠٩-	INS × BDUAL
٠,٠٤٢	٤,١٣٦	٠,٠١٣-	٠,٠٣١	٤,٦٧٧	٠,١٠٣-	INS × BDIV
%		%		معامل R ² Cox&Snell		معامل R ² Nagelkerk إحصائية Chi-square للنموذج مستوى المعنوية للنموذج
%		%		معامل R ² Nagelkerk		
١٧٣,٥١		١٧٣,٠٥		إحصائية Chi-square للنموذج		
٠,٠٠٠٠		٠,٠٠٠٠		مستوى المعنوية للنموذج		
النموذج الرابع (إدخال الملكية الإدارية كمتغير مُعدل)						
تحليل الحساسية			التحليل الأساسي			المتغيرات
مستوى المعنوية	إحصائية Wald	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	إحصائية Wald	معامل الانحدار	
٠,١١٦	٢,٤٦٥	٠,١٨٠-	٠,٠٥٣	٣,٧٥٥	٠,٢١٤-	حجم مجلس الإدارة (BSIZE)
٠,٦١٥	٠,٢٥٤	٠,٦٧٥-	٠,٤٠٩	٠,٦٨٣	١,١٥٦-	استقلال مجلس الإدارة (BIND)
٠,٠٠٠	١٢,٧٩١	١,٩٢٣	٠,٠٠٠	١٢,٣٤٦	١,٨٦٨	النور المزدوج لرئيس المجلس (BDUAL)
٠,٠٠١١	٦,٥٠٤	٠,٦٧٨-	٠,٠١٧	٥,٧١٧	٤,٨٧٠-	التنوع الجنسي لأعضاء المجلس (BDIV)
٠,٠٠٠٣	٨,٦٣١	١,١٦١	٠,٠٠٠٤	٨,٤٦٤	١,١٥٥	حجم الشركة (FSIZE)
٠,٠٠٠٠	٣٩,٦٤٥	٦,١٠٩	٠,٠٠٠٠	٣٨,٧٨٦	٦,٠٦٤	الرفع المالي للشركة (FLEV)
٠,٠٠٠٠	١٨,٣٩٧	٩,٩٢٠	٠,٠٠٠٠	١٨,٠٠٠	٩,٧٢٤	ربحية الشركة (FROA)
٠,٠٠٠٠	٢٣,٠٣٢	١,٦٤٩	٠,٠٠٠٠	٢٢,٦١٠	١,٦٢٨	تنوع عمليات الشركة (FDIV)
٠,٠٠٠٠	١٥,٤٧١	٠,١٢٩-	٠,٠٠٠٠	١٦,٩٧٧	٠,١٣٨-	الملكية الإدارية (MAN)

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية – كلية التجارة – جامعة دمياط

٠،٣٠٠	١،٠٧٦	٠،٠٠٣	٠،٢٤٥	١،٣٥١	٠،٠٠٣	MAN × BSIZE
٠،٠٠٠	١٦،٩٥٨	٠،١٦٥	٠،٠٠٠	١٩،٠٧٥	٠،١٧٦	MAN × BIND
٠،٠٠٧	٧،٣٣٦	٠،٠٣٦-	٠،٠٠٧	٧،١٥٤	٠،٠٣٦-	MAN × BDUAL
٠،١٥٧	٢،٠٠٥	٠،٠٠٩	٠،١٩٥	١،٦٧٩	٠،٠٦٥	MAN × BDIV
معامل R ² Cox&Snell			معامل R ² Nagelkerk			إحصائية Chi-square للنموذج مستوى المعنوية للنموذج
٤٣،٥ %			٤٣،٣ %			
٥٩ %			٥٨،٨ %			
١٧٩،٧٣			١٧٨،٨٣			
٠،٠٠٠			٠،٠٠٠			

ويُظهر الجدول رقم (١٠) النتائج التالية:

- زادت القوة التفسيرية للنماذج الأربعة في تحليل الحساسية مقارنة بالتحليل الأساسي حيث ارتفع معامل R² Cox&Snell ومعامل R² Nagelkerk ، وكذلك ارتفعت قيمة Chi-square ، كما كانت النماذج الأربعة معنوية حيث مستوى المعنوية ٠،٠٠٠ وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%.
- جاءت نتائج اختبارات الفروض في تحليل الحساسية متطابقة إلى حد كبير مع التحليل الأساسي فيما عدا تأثير حجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة في النموذج الأول في التحليل الأساسي كان سلبياً ومعنوياً في حين أنه في تحليل الحساسية كان سلبياً غير معنوياً، وبالتالي فإن نتائج اختبارات الفروض في تحليل الحساسية تدعم نتائج التحليل الأساسي فيما يخص جميع فروض الدراسة باستثناء فرض الدراسة الأول.
- فيما يخص تأثير المتغيرات الرقابية نجد أن نتائج تحليل الحساسية تكاد تكون متطابقة مع نتائج التحليل الأساسي.

٣-٥ الخلاصة والنتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

- استهدف البحث دراسة واختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة كإحدى الآليات الداخلية للحكومة على جودة المراجعة، وكذلك تأثير هيكل الملكية كمتغير مُعدل على علاقة خصائص مجلس الإدارة بجودة المراجعة. ولذلك قام الباحث باستعراض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة، وقد خلص الباحث في الشق النظري من البحث إلى ما يلي:
- اهتمام العديد من الجهات والأطراف ذات العلاقة بجودة المراجعة، حيث تعود جودة المراجعة بالنفع على كل من الشركة التي يتم مراجعتها حيث ستعزز من مصداقية القوائم المالية للشركة وتزيد من ثقة المستثمرين في تلك القوائم، وعلى مراقب الحسابات الذي يقوم بالمراجعة، من خلال الحفاظ على سمعة وشهرة مكتب المراجعة في سوق خدمات المراجعة، وتجنبه كذلك المساءلة القانونية. وعلى المستفيدين من عملية المراجعة وهم مستخدمي القوائم المالية من خلال إطفاء المزيد من الثقة والمصداقية على تقرير المراجع،

د. ياسر سعيد سعد قنديل

ومن ثم تزيد من ثقة المستخدمين في معلومات القوائم المالية؛ والتي تعتبر المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات بما ينعكس على تحسين كفاءة اتخاذ القرارات وكفاءة تخصيص الموارد.

– أن مفهوم جودة المراجعة متعدد الأبعاد ويصعب قياسه بشكل مباشر، ولذلك استخدمت الدراسات السابقة العديد من المؤشرات والتي يمكن اعتبارها بمثابة مقاييس لجودة المراجعة، وتوصل الباحث إلى أن مؤشر حجم مكتب المراجعة هو المؤشر الأكثر شيوعاً في مجالات البحث العلمي.

– تلعب مجالس الإدارة في الشركات دوراً هاماً لحماية مصالح المساهمين والأطراف ذات العلاقة، كما أن الشركات ذات مجالس الإدارة القوية يكون لديها المزيد من الإفصاح، وإدارة أقل للأرباح، ومخاطر أقل للمراجعة بما ينعكس على زيادة جودة المراجعة.

– تختلف الأهداف الإستراتيجية للملاك باختلاف أنماط هيكل الملكية، كما أن هيكل الملكية قد يكون له تأثير توافقي أو استبدالي مع تشكيل مجلس الإدارة في التأثير على جودة المراجعة.

– وجود تباين بين نتائج الدراسات السابقة التي تناولت تأثير كل من خصائص مجلس الإدارة، وهيكل الملكية على جودة المراجعة نتيجة لاختلاف البيئات التي أجريت فيها وكذلك لاختلاف فترة القياس، وتوقع الباحث أن يكون لخصائص مجلس الإدارة تأثير على جودة المراجعة، وأن يكون لاختلاف هيكل الملكية سواء كان مركز الملكية أو الملكية المؤسسية أو الملكية الإدارية تأثير على علاقة خصائص مجلس الإدارة بجودة المراجعة.

ولاختبار فروض البحث قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ١٠٥ شركة غير مالية من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، وقد توصل الباحث في الشق التطبيقي من البحث إلى النتائج التالية:

– يوجد تأثير عكسي ومعنوي لحجم مجلس الإدارة على جودة المراجعة، أي أن زيادة حجم مجلس الإدارة تقلل من جودة المراجعة، وذلك لأن مجالس الإدارة كبيرة الحجم يكون لديها تنوع في المعرفة والخبرات بما يمكنها من اتخاذ القرارات المثلى، ومن وجهة نظر الاستبدال بين آليات الحوكمة واختيار المراجع فإن الحوكمة الجيدة يقابلها انخفاض في جودة المراجعة.

– يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لاستقلال مجلس الإدارة على جودة المراجعة، حيث غالباً ما تسعى مجالس الإدارة المستقلة إلى الحصول على خدمات مراجعة عالية الجودة من أجل حماية رأس مال سمعتها وتعزيز مصالح المساهمين.

– يوجد تأثير إيجابي ومعنوي للدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على جودة المراجعة، حيث الشركات التي يجمع فيها رئيس مجلس الإدارة بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب تكون أكثر احتمالاً للتعاقد مع مراجعين ذوي جودة مرتفعة، وكانت هذه النتيجة عكس ما توقعه الباحث.

- يوجد تأثير عكسي ومعنوي للتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة، أي أن زيادة مشاركة النساء في مجلس الإدارة تقلل من جودة المراجعة، وكانت هذه النتيجة عكس ما توقعه الباحث.
 - يختلف تأثير كل من استقلال مجلس الإدارة والدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة على جودة المراجعة باختلاف درجة تركيز الملكية.
 - يختلف تأثير كل من استقلال مجلس الإدارة والتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة على جودة المراجعة باختلاف درجة الملكية المؤسسية.
 - يختلف تأثير كل من استقلال مجلس الإدارة والدور المزدوج لرئيس المجلس على جودة المراجعة باختلاف درجة الملكية الإدارية.
 - بالنسبة للجنة المراجعة وأثرها على جودة المراجعة، فقد قام الباحث بإجراء تحليل إضافي بإدخال متغير فعالية لجنة المراجعة على نموذج الدراسة الأول كمتغير رقابي إضافي. وقد تم قياس فعالية لجنة المراجعة من خلال إعداد مؤشر مكون من أربعة عناصر وهي حجم اللجنة، واستقلال اللجنة، والخبرة المالية لأعضاء اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لفعالية لجنة المراجعة على جودة المراجعة.
 - بالنسبة لتحليل الحساسية، فقد تم استخدام مقياس بديل للتنوع الجنسي لأعضاء مجلس الإدارة وكانت النتائج متطابقة إلى حد كبير مع النموذج الأساسي، حيث تم تدعيم نتائج اختبارات الفروض فيما يخص جميع فروض الدراسة باستثناء فرض الدراسة الأول.
 - بالنسبة للمتغيرات الرقابية، توصلت الدراسة إلى أن كل من حجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، وربحية الشركة، وتنوع عمليات الشركة كان لها تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على جودة المراجعة.
- وفي ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج يوصي الباحث بالآتي:**
- يجب على هيئة الرقابة المالية زيادة الاهتمام بمجالس الإدارة وخاصة تشكيل المجلس وتحفيز الشركات على الامتثال الحقيقي لأفضل ممارسات حوكمة الشركات، كما يجب منح اهتمام إضافي لتعزيز الممارسات المتعلقة بزيادة استقلالية مجلس الإدارة وتشديد العقوبات على الشركات التي تخالف القواعد المتعلقة بحوكمة الشركات.
 - يجب على هيئة الاستثمار وهيئة الرقابة المالية تشجيع الاستثمار المؤسسي في الشركات المساهمة نظراً لدوره الإيجابي في تحسين جودة المراجعة.
 - يجب أن تسعى هيئة الرقابة المالية إلى زيادة وعي أعضاء الجمعية العامة للمساهمين بأهمية الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة والتأكيد على ضرورة تحديد الضوابط والآليات التي تحكم اختيار أعضاء مجلس الإدارة نظراً لدورهم الفاعل في تحقيق كفاءة المجلس وتحسين جودة المراجعة.

د. ياسر سعيد سعد قنديل

– ضرورة قيام هيئة الرقابة المالية، والبورصة المصرية بعقد برامج تدريبية وورش عمل لمديري الإدارات المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية لتوعيتهم بأهمية مجالس الإدارة وهياكل الملكية كآليات لحوكمة الشركات بهدف زيادة منفعة المعلومات وتحقيق الشفافية وحماية المستثمرين.

وبالنسبة لمجالات البحث المقترحة، يعتقد الباحث بأهمية البحث مستقبلاً في المجالات التالية:

- دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة وإعادة إصدار القوائم المالية.
- دراسة واختبار تأثير جودة المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة.
- دراسة واختبار تأثير الملكية الأجنبية والملكية الحكومية على جودة المراجعة.
- تأثير جودة المراجعة على كفاءة قرارات الاستثمار بالأسهم.
- دراسة واختبار العلاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة المستمرة.
- أثر تبني مجلس الإدارة للرقمنة على دوره الحوكمي وجودة المراجعة.
- أثر مدى الالتزام الحوكمي بشأن مجلس الإدارة على كفاءة الاستثمار بالشركات.

مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. الحناوي، السيد محمود (٢٠١٩). أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة طنطا*، ٦(١)، ٦٦-١١٤.
٢. الحناوي، السيد محمود (٢٠٢٠). أثر خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة على مستوى الإفصاح عن إدارة المخاطر: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية*، ٤(٢)، ٦٢-١.
٣. الحوشى (٢٠٢٠)، العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية في ظل التأثير المعدل لتركز القطاع-دراسة تطبيقية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية*، ٤(١)، ٦٩-١.
٤. الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦). مركز المديرين المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، جمهورية مصر العربية، الإصدار الثالث.
٥. السيد، محمد صابر حمودة (٢٠١٨). أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع: دراسة تطبيقية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية*، ٢(١)، ٢٤٧-٣٠٩.

٦. الصيرفي، أسماء أحمد (٢٠١٧). نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة - دراسة تطبيقية مقارنة. *مجلة المحاسبة والمراجعة - جامعة بني سويف*، ٥ (٢) : ٢٩٩-٣٤٢.
٧. الطراونة، هيا نشأت ابراهيم (٢٠١٩) أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية الداخلية على جودة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. *رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة*.
٨. العطار، حسن عبد الحميد، محمد، اسماعيل السيد محمود، مراد، ممدوح هاشم محمد (٢٠١٩). العلاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق*، ٤١ (٣)، ٨٤ - ١١٤.
٩. القرزاق، السيد جمال محمد (٢٠٢١). أثر هيكل الملكية على مستوى شفافية الإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية-دراسة امبريقية. *مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة عين شمس*، ٢٥ (١)، ٥٣-١.
١٠. حمودة، المهدي عبد العظيم المهدي (٢٠١٤). العوامل المؤثرة على مستوى جودة خدمات المراجعة: دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين بليبيا. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة الزيتونة*، ٢ (٤)، ١٥٠-١٦٩.
١١. حيارات، حمزة اسماعيل عواد (٢٠١٦). أثر خصائص مجلس الادارة على جودة التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة: دراسة تطبيقية. *رسالة ماجستير منشورة، جامعة جرش*.
١٢. سرايا، محمد السيد، علي، عبد الوهاب نصر (٢٠١٠). الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة. *كلية التجارة-جامعة الإسكندرية*
١٣. شحاته، شحاته السيد (٢٠١٥). أثر خبرة مراقب الحسابات وحجم منشأته على جودة المراجعة الخارجية - دراسة تجريبية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية*، ٥٢ (٢)، ١٨٢-٢١٤.
١٤. عاشور، إيهاب محمد كامل (٢٠١٩). تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع وأثرها على جودة المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة عين شمس*، ٢٣ (٣)، ١-٤٣.
١٥. علي، عبد الوهاب نصر (٢٠٠٩). موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة. *الدار الجامعية، الإسكندرية*.
١٦. عيطة، متولى السيد متولى (٢٠٢٠). أثر نمط الملكية وخصائص مجلس الادارة على جودة المراجعة الخارجية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة السعودية. *مجلة*

د. ياسر سعيد سعد قنديل

الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، ٤ (١)، ٥٣-١.

١٧. غريب، عادل ومدوح (٢٠١٦). أثر خصائص مجلس الادارة والملكية المؤسسية في جودة المراجعة الخارجية في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. *مجلة الادارة العامة، معهد الادارة العامة*، ٥٦ (٣)، ٤٩٥-٥٣١.

١٨. قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٩
(https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/fra_live_data/pdfs/UG48054UG48055.pdf)

١٩. قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١٩
(https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/fra_live_data/pdfs/UG48056UG48057.pdf)

٢٠. قواعد قيد وشطب الأوراق المالية (٢٠٢٠). الهيئة العامة للرقابة المالية، جمهورية مصر العربية.

٢١. محمود، عبد الحميد العيسوي، الطحان، ابراهيم محمد (٢٠٢٠). أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦ على مستوى التحفظ المحاسبي. *الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة عين شمس*، ٢٤ (٢)، ٣٢٧-٢٦٠.

٢٢. مشابط، نعمة حرب (٢٠٢٠). أثر جودة المراجعة الخارجية على سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية*، ٤ (٢)، ٥٩-١.

ثانياً: المواقع الالكترونية

١. موقع مباشر <https://www.mubasher.info/countries/eg>

٢. موقع البورصة المصرية <http://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Abdullah, W. Z. W., Ismail, S., and Jamaluddin, N. (2008). The impact of board composition, ownership and CEO duality on audit quality: The Malaysian evidence. *Management and Accounting Review (MAR)*, 7(2), 17-28.
2. Abernathy, J., Beyer, B., Masli, A. and Stefaniak, C. (2014). The association between characteristics of audit committee accounting experts, audit committee chairs, and financial reporting timeliness.

- Advances in Accounting*. Incorporating Advances in International Accounting, 30, 283–297.
3. Abulaila, M., Aldawghan, M., Ezat, A. N. M., Mohamed, A. M. F., and Hendaoui, A. A. (2019). The impact of an independent board of directors on the audit quality: An analysis of FTSE 100 listed companies in the UK. *International Journal of Applied Engineering Research*, 14(23), 4279-4293.
 4. Adeyemi, S. B., and Fagbemi, T. O. (2010). Audit quality, corporate governance and firm characteristics in Nigeria. *International Journal of Business and Management*, 5(5), 169- 179.
 5. Akpotor, V. A., Osemwengie, O. E., and Imuentinyan, E. C. (2019). Corporate board diversity and audit quality. *Journal of Accounting, Business and Social Sciences*, 1(2), 83-100.
 6. ALawaqleh, Q. A., ALmasria, N. A., and ALSawalhah, J. M. (2021). The effect of board of directors and CEO on audit quality: Evidence from listed manufacturing firms in Jordan. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 8(2), 243-253.
 7. Alfraih, M. M. (2017). Choosing an external auditor: Does the composition of boards of directors matter? *International Journal of Law and Management*. 59(3), 394-412.
 8. Alhababsah, S. (2019). Ownership structure and audit quality: An empirical analysis considering ownership types in Jordan. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 35, 71-84.
 9. Al-Hamadeen, R., Alhmod, T., El-Nader, H., Alsharairi, M., and Almasri, F. (2021). Do boards influence audit quality? A multidimensional analysis. *Journal of Governance and Regulation*, 10(1), 125-138.
 10. AlQadasi, A., and Abidin, S. (2018). The effectiveness of internal corporate governance and audit quality: The role of ownership concentration–Malaysian evidence. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 18(2), 233-253.
 11. Alzeaideen, K. A., and Al-Rawash, S. Z. (2018). The effect of ownership structure and corporate debt on audit quality: Evidence

- from Jordan. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(3), 51-58.
12. Awadallah, E. (2020). Measuring the effectiveness of selected corporate governance practices and their implications for audit quality: Evidence from Qatar. *Afro-Asian Journal of Finance and Accounting*, 10(1), 24-47.
 13. Beasley, M. S. (1996). An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud. *The Accounting Review*, 71(4), 443-465.
 14. Ben-Hassoun, A., Aloui, C., and Ben-Nasr, H. (2018). Demand for audit quality in newly privatized firms in MENA region: Role of internal corporate governance mechanisms audit. *Research in International Business and Finance*, 45, 334-348.
 15. Bett, T. C., and Olouch, O. (2017). Effects of corporate governance on audit quality of public financial institutions in Kenya. *International Journal of Social Sciences and Information Technology*, 3(8), 2385-2390.
 16. Bozec, Y., and Bozec, R. (2007). Ownership concentration and corporate governance practices: Substitution or expropriation effects?. *Canadian Journal of Administrative Sciences*, 24(3), 182-195.
 17. Carcello, J. V., Hermanson, D. R., Neal, T. L. and Riley, R. A. (2002). Board characteristic and audit fees. *Contemporary Accounting Research*, 19(3), 365-384.
 18. Dang, C. M., Fargher, N. and Lee, G. (2017). Audit quality for US-listed Chinese companies. *International Journal of Auditing*, 21 (2), 150-163.
 19. Darabi, R. , and Moghadam , N. (2013). The effect of ownership structure on audit quality. *International Journal of Research in Commerce and Management*, 4(12), 94-99.
 20. Darmadi, S. (2016). Ownership concentration, family control, and auditor choice: Evidence from an emerging market. *Asian Review of Accounting*, 24(1), 19-42.

21. DeAngelo, L. E. (1981). Auditor size and audit quality. *Journal of Accounting and Economics*, 3 (3), 183-199.
22. DeFond, M., and Zhang, J. (2014). A review of archival auditing research. *Journal of accounting and economics*, 58(2-3), 275-326.
23. Desender, K. A., Aguilera, R. V., Crespi, R., and García-Cestona, M. (2013). When does ownership matter? Board characteristics and behavior. *Strategic Management Journal*, 34(7), 823-842.
24. Enofe, A., and Igbinoba, O. (2020) Board characteristics and audit quality in Nigeria. *FUO Quarterly Journal of Contemporary Research*, 8 (2), 1-13.
25. Eshleman, J. D. (2013). The effect of audit market concentration on audit pricing and audit quality: The role of the size of the audit market. *Dissertation at Louisiana State University*. Available at: https://digitalcommons.lsu.edu/gradschool_dissertations/1317.
26. Fargher, N. L., and Jiang, L. (2008). Changes in the audit environment and auditors' propensity to issue going-concern opinions. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 27(2), 55-77.
27. Farouk, M. A., and Hassan, S. U. (2014). Impact of audit quality and financial performance of quoted cement firms in Nigeria. *International Journal of Accounting and Taxation*, 2(2), 1-22.
28. Francis, J. R. (2004). What do we know about audit quality?. *The British Accounting Review*, 36(4), 345-368.
29. Gajevszky, A. (2014). Audit quality and corporate governance: Evidence from the Bucharest Stock Exchange. *Journal of Economic and Social Development*, 1(2), 1-11.
30. Gana, M. R., and Krichen, A. L. (2013). Board characteristics and external audit quality: Complementary or substitute mechanisms? The Belgium case. *International Journal of Management Sciences and Business Research*, 2(3).
31. Gerged, A. M., Mahamat, B. B., and Elmghaamez, I. K. (2020). Did corporate governance compliance have an impact on auditor selection

- and quality? Evidence from FTSE 350. *International Journal of Disclosure and Governance*, 17(2), 51-60.
32. Guizani, M., and Abdalkrim, G. (2021). Ownership structure and audit quality: The mediating effect of board independence. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*.
33. Gul, F. A., Fung, S. Y. K., and Jaggi, B. (2009). Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors' industry expertise. *Journal of accounting and Economics*, 47(3), 265-287.
34. Habbash, M. (2013). Earnings management, audit committee effectiveness and the role of block holders' ownership: Evidence from UK large firms. *International Journal of Business Governance and Ethics*, 8(2), 155-180.
35. Hasballah, H. S., and Ilyas, F. (2019). The substitution role of audit committee effectiveness and audit quality in explaining audit report lag. *Accounting and Finance Review*, 4(1), 28-37.
36. Hay, D.C., Knechel, W.R. and Ling, H. (2008). Evidence on the impact of internal control and corporate governance on audit fees. *International Journal of Auditing*, 12 (1), 9-24.
37. Hegazy, M. and Abou Kamer, N. (2010). A critical analysis of auditors' perception of the impact of Section 404 of the Sarbanes Oxley Act on audit quality: An Egyptian perspective. *Afro-Asian Journal of Finance and Accounting*, 2(2), 154-182.
38. Hu, D. and Kato, R. (2015). Accruals-Based audit quality in the Japanese audit market. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*. 19 (1), 186-197.
39. Husnin, A. I., Nawawi, A., Salin, A. S. A. P., and Zhou, H. (2016). Corporate governance and auditor quality—Malaysian evidence. *Asian Review of Accounting*. 24(2), 202-230.
40. International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) (2014), *A Framework for Audit Quality: Key Elements that Create an Environment for Audit Quality*, (February), International Federation of Accountants (IFAC), New York, NY.

41. Jelil, A. A., Samuel, D. O., Olotu, A. O. A., and Danjuma, K. J. (2020). Concentrated ownership structure and audit quality: New evidence from Nigeria. *European Journal of Business and Management Research*, 5(3), 1-6.
42. Khasharmeh, H., and Joseph, N. (2017). Does ownership structure affects audit quality: Evidence from Bahrain. *Global Journal of Accounting, Economics and Finance*, 4(3), 92-100.
43. Kheirollahi, F., Behshour, I., and Azadi, M. (2014). Investigating the effect of corporate governance mechanisms (company ownership structure) on audit quality. *Indian Journal of Science Research*, 4(3), 465-469.
44. Khudhair, D., Al-Zubaidi, F., and Raji, A. (2019). The effect of board characteristics and audit committee characteristics on audit quality. *Management Science Letters*, 9(2), 271-282.
45. Knechel, W. R., Krishnan, G. V., Pevzner, M., Shefchik, L. B., and Velury, U. K. (2013). Audit quality: Insights from the academic literature. *Auditing: A Journal of Practice*, 32(Supplement 1), 385-421.
46. Kuang, X. (2011). Board characteristics and higher audit quality— Evidence from Chinese listed companies. *International Conference on Management Science and Industrial Engineering* (MSIE 2011) , 348-352.
47. Lin, Z. J., and Liu, M. (2010). The determinants of auditor switching from the perspective of corporate governance in China. *Advances in Accounting*, 26(1), 117-127.
48. Makni, I., Kolsi, M. C., and Affes, H. (2012). The impact of corporate governance mechanisms on audit quality: Evidence from Tunisia. *IUP Journal of Corporate Governance*, 11(3), 48-70.
49. Mustafa, A. S., Che-Ahmad, A., and Chandren, S. (2017). Board diversity and audit quality: Evidence from Turkey. *Journal of Advanced Research in Business and Management Studies*, 6(1), 50-60.

50. Mustafa, A. S., Che-Ahmad, A., and Chandren, S. (2018). Board diversity, audit committee characteristics and audit quality: The moderating role of control-ownership wedge. *Business and Economic Horizons (BEH)*, 14 (1232-2019-858), 587-614.
51. Mustapha, U. A., Rashid, N. N. M., Lateef, S. A., and Bala, A. (2019). The effect of corporate governance attributes on audit quality in Nigeria. *International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE)*, 8(4), 4882-4886.
52. Nnadi, M., Efobi, U., and Oledinma, A. (2017). Audit quality, family business and corporate governance mechanisms: The case of Morocco. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 7(4), 507-527.
53. O'sullivan, N. (2000). The impact of board composition and ownership on audit quality: Evidence from large UK companies. *The British Accounting Review*, 32(4), 397-414.
54. Ogoun, S., and Perelayefa, O. G. (2020). Corporate governance and audit quality in Nigeria. *American Journal of Industrial and Business Management*, 10(2), 250-261.
55. Oriakhi, S. (2020). Board gender diversity as corporate governance variable: The influence on audit quality. *Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies*, 6(3), 775-785.
56. Otman, K. (2019). Corporate governance challenges in the Context of MENA countries. *Journal of Governance and Regulation*, 8(4), 35-45
57. Prada, M. (2007). Quality of public company audits from a regulatory perspective. Available at: [https:// www.iosco.org/library/videos/pdf/transcript1.pdf](https://www.iosco.org/library/videos/pdf/transcript1.pdf)
58. Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) (2013), Standing advisory group meeting discussion paper – *Audit Quality Indicators*, PCAOB, Washington, available at: https://pcaobus.org/News/Events/Documents/05152013_SAGMeeting/Audit_Quality_Indicators.pdf.

59. Qawqzeh, H. K., Bshayreh, M. M., and Alharbi, A. W. (2021). Does ownership structure affect audit quality in countries characterized by a weak legal protection of the shareholders?. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 1-18.
60. Rajagopal, S., Srinivasan, S. and Zheng, X. (2015). Measuring audit quality. *Working paper*. Available at https://www.scheller.gatech.edu/academics_/conferences/Rajagopal-Srinivasan-Zheng.pdf.
61. Rusmin, R., Scully, G., Tower, G., and Taplin, R. (2009). The impact of corporate governance and ownership concentration on audit quality in three Asia Pacific stock markets. *The Asia Pacific Journal of Economics & Business*, 13(2), 58-74.
62. Saidu, M., and Aifuwa, H. O. (2020). Board characteristics and audit quality: The moderating role of gender diversity. *International Journal of Business & Law Research*, 8(1), 144-155.
63. Salehi, M., and Azary, Z. (2008). Fraud detection and audit expectation gap: Empirical evidence from Iranian bankers, *International Journal of Business and Management*, 3, 65-77.
64. Samaha, K., and Khlif, H. (2017). Audit-related attributes regulatory reforms and timely disclosure. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 15(2), 158-179.
65. Shuto, A., and Takada, T. (2010). Managerial ownership and accounting conservatism in Japan: A test of management entrenchment effect. *Journal of Business Finance & Accounting*, 37(7- 8), 815-840.
66. Soliman, M., and Abdel Salam, M. (2012). Corporate governance practices and audit quality: An empirical study of the listed companies in Egypt. *International Journal of Social, Human Science and Engineering*, 6 (11), 531-536.
67. Srinidhi, B.N., He, S. and Firth, M. (2014). The effect of governance on specialist auditor choice and audit fees in US family firms. *The Accounting Review*, 89 (6), 2297-2329.

68. Sukma, P., and Bernawati, Y. (2019). The impact of audit committee characteristics on audit quality. *Jurnal Akuntansi*, 23(3), 363-378.
69. Suryanto, T., Thalassinou, J. E., and Thalassinou, E. I. (2017). Board characteristics, audit committee and audit quality: The case of Indonesia. *International Journal of Economics & Business Administration* (IJEBA), 5(3), 44-57.
70. Wu, X. (2012). Corporate governance and audit fees: Evidence from companies listed on the Shanghai Stock Exchange. *China Journal of Accounting Research*, 5(4), 321-342.
71. Zureigat, Q. M. (2011). The effect of ownership structure on audit quality: Evidence from Jordan. *International Journal of Business and Social Science*, 2(10), 38-46.

ملاحق البحث

شركات عينة الدراسة مصنفة وفقاً للقطاعات

قطاع الموارد الأساسية

١. اسبك للتعدين	٥. حديد عز
٢. الألومنيوم العربية	٦. العز الدخيلة
٣. الحديد والصلب المصرية	٧. مصر الوطنية للصلب
٤. العامة للورق - راكتا	٨. مصر للألومنيوم

قطاع الرعاية الصحية والأدوية

١. الإسكندرية للأدوية	٥. النيل للأدوية والصناعات الكيماوية
٢. الإسكندرية للخدمات الطبية	٦. سبا للأدوية
٣. مينا فارم	٧. ممفيس للأدوية
٤. المصرية الدولية للصناعات الدوائية	

قطاع العقارات

١. الإسماعيلية الجديدة للتطوير	٩. المصريين للإسكان والتنمية
٢. الشمس للإسكان والتعمير	١٠. بالم هيلز
٣. العالمية للاستثمار والتنمية	١١. مجموعة بورتو القابضة
٤. العبور للاستثمار العقاري	١٢. مجموعة طلعت مصطفي
٥. العقارية للبنوك الوطنية للتنمية	١٣. مدينة نصر للإسكان
٦. القاهرة للإسكان والتعمير	١٤. مصر الجديدة للإسكان والتعمير
٧. المتحدة للإسكان والتعمير	١٥. مينا للاستثمار السياحي
٨. المجموعة العقارية المصرية	١٦. الخليجية الكندية للاستثمار العقاري

قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات

١. الإسكندرية لتداول الحاويات	٨. الكابلات الكهربائية المصرية
٢. الأهرام للطباعة والتغليف	٩. المصرية لخدمات النقل والتجارة
٣. السويدي الكتريك	١٠. الصناعات الهندسية والمعمارية للإنشاء والتعمير
٤. السويس للاكياس	١١. جي بي اوتو
٥. الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	١٢. دلتا للطباعة والتغليف
٦. الشروق الحديثة للطباعة	١٣. يونيفرسال للطباعة والتغليف
٧. العربية الصناعية الهندسية	

قطاع التشييد والبناء

١. اسمنت سيناء	٩. العربية للخزف
٢. اكر و مصر للسقالات والشدات المعدنية	١٠. العز للسيراميك والبورسيلين
٣. الإسكندرية للاسمنت	١١. النصر للأعمال المدنية
٤. البويات والصناعات الكيماوية	١٢. جنوب الوادي للاسمنت
٥. الجيزة العامة للمقاولات	١٣. دلتا للإنشاء والتعمير
٦. السويس للاسمنت	١٤. ليسيكو مصر
٧. الصعيد العامة للمقاولات	١٥. مصر بني سويف للاسمنت
٨. العربية للاسمنت	١٦. مصر للاسمنت - قنا

د. ياسر سعيد سعد قنديل

قطاع الأغذية والمشروبات

١. أجواء للصناعات الغذائية	١٠. الوطنية لمنتجات الذرة
٢. الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية	١١. ابيديتا للمنتجات الغذائية
٣. الدولية للمحاصيل الزراعية	١٢. شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي
٤. الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	١٣. عبور لاند للصناعات الغذائية
٥. الشرقية الوطنية للأمن الغذائي	١٤. الإسماعيلية مصر للدواجن
٦. الصناعات الغذائية العربية	١٥. مطاحن شرق الدلتا
٧. العربية لمنتجات الألبان	١٦. مطاحن مصر الوسطى
٨. المنصورة للدواجن	١٧. مطاحن ومخابز الإسكندرية
٩. جهينة للصناعات الغذائية	

قطاع السياحة والترفيه

١. الشمس بيراميدز للفنادق والمنتجآت السياحية	٦. رمكو لإنشاء القرى السياحية
٢. المصرية للمشروعات السياحية العالمية	٧. رواد للسياحة
٣. المصرية للمنتجعات السياحية	٨. شام دريمرز
٤. اوراسكوم للتنمية مصر	٩. عبر المحيطات للسياحة
٥. بيراميزا للفنادق والقرى السياحية	١٠. مرسى مرسى علم

قطاع الكيماويات

١. أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية	٥. سيدي كرير للبتروكيماويات
٢. الصناعات الكيماوية المصرية	٦. كفر الزياد للمبيدات
٣. المالية والصناعية المصرية	٧. مصر لإنتاج الأسمدة
٤. سماد مصر	٨. مصر لصناعة الكيماويات

قطاع منتجات منزلية وشخصية

١. الإسكندرية للغزل والنسيج	٦. النصر للملابس الجاهزة
٢. الشركة الشرقية "إيسترن كومباني"	٧. النيل لحليج الأقطان
٣. العامة لمنتجات الخزف والصيني	٨. جولدن تكس
٤. العربية وبلفارا للغزل والنسيج	٩. دايس للملابس الجاهزة
٥. النساجون الشرقيون	١٠. العربية لحليج الأقطان

The modified role of the ownership structure in the effect of board of director's characteristics on audit quality: An evidence from companies listed on the Egyptian stock exchange

Dr. Yasser Saeed Saad Kandel

yasser_kandel@hotmail.com

Abstract

This research aimed to study and examine the effect of board characteristics as one of the internal mechanisms of governance on audit quality, as well as the effect of the ownership structure as a moderator variable on the relationship between board characteristics and audit quality. To achieve this goal, the researcher derived the hypotheses of the research and tested these hypotheses from conducted an empirical study using sample data of 105 companies listed in the Egyptian stock exchange during the period from 2016 to 2018. Through binary logistic regression analysis, the study found that there is an adverse and significant effect for each of the size of the board and the board gender diversity on audit quality. The study also found that there is a positive and significant effect of both board independence and CEO duality on audit quality.

Concerning the effect of the ownership structure on the relationship between board characteristics and audit quality, the study found that the impact of both board independence and CEO duality on audit quality differs according to the degree of ownership concentration and managerial ownership. The effect of board independence and board gender diversity on audit quality differs according to the degree of institutional ownership.

The researcher conducted an additional analysis by inserting audit committee effectiveness as an additional control variable in the first study model. The study found that an improvement in the explanatory power of the regression model, and that audit committee effectiveness has a positive and significant effect on audit quality. To verify the accuracy of the main findings of the research, the researcher performed a

د. ياسر سعيد سعد قنديل

sensitivity analysis, where an alternative measure was used for gender diversity, the regression was re-analyzed at the level of the four research models, the results were almost identical to the fundamental model and support the majority of hypotheses tests.

Keywords: audit quality, board characteristics, ownership structure, ownership concentration, institutional ownership, managerial ownership.